المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي
Ministry of Higher Education

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

النظام الأوروبي في التعليم العالي ومشروع بولونيا

إعداد

د. عبد الرحمن بن محمد أبو عمه

الطبعة الأولى
١٤٣١هـ. ٢٠١٠م
1431H - 2010G

١٠
سلسلة إصدارات مركز البحوث والدراسات

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

النظام الأوروبي في التعليم العالي ومشروع بولونيا

إعداد

د. عبد الرحمن بن محمد أبو عمه

سلسلة إصدارات مركز البحوث والدراسات ١٠

الطبعة الأولى
١٤٣١هـ. ٢٠١٠م
1431H - 2010G

ⓒ وزارة التعليم العالي، مركز البحوث والدراسات، ١٤٣١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

أبو عمه، عبد الرحمن بن محمد

النظام الأوروبي في التعليم العالي ومشروع بولونيا./

عبد الرحمن بن محمد أبو عمه . - الرياض، ١٤٣١هـ .

٨٠ ص ١٧ x ٢٤ سم

ردمك : ٠ - ٠٦٤ - ١٧ - ٩٩٦٠ - ٩٧٨

التعليم العالي - أوروبا أ ـ العنوان

ديوي ٣٧٨,٤ ١٤٣١/٣٨١١

رقم الإيداع : ١٤٣١/٣٨١١

ردمك : ٠ - ٠٦٤ - ١٧ - ٩٩٦٠ - ٩٧٨

حقوق الطبع والنشر محفوظة

لمركز البحوث والدراسات في التعليم العالي

Center for Higher Education Research and Studies

Center for Higher Education
Research and Studies (CHERS)
Ministry of Higher Education
P.O. Box 241375, Riyadh 11322
Saudi Arabia
Tel: + 966 1 26 34 081 (office)
Fax: + 966 1 26 32 570
http://www.chers.edu.sa/
chers@mohe.gov.sa

بسم الله الرحمن الرحيم

تـــقـــديـــم

أعدت هذه الدراسة بتكليف من مركز البحوث والدراسات في وزارة التعليم العالي، وتهدف الوزارة من ذلك إلى توفير المعلومات عن التغيرات والمستجدات في التعليم العالي، والتوجهات المستقبلية فيه، ووضعها بين يدي القيادات الإدارية والأكاديمية على مستوى الجامعات والكليات والأقسام. ويُعد النظامُ الأوروبي في التعليم العالي ومشروع (بولونيا) أو ما يسمى أحيانًا بالفضاء الأوروبي أو المنطقة الأوروبية و(عملية بولونيا) من أبرز هذه المستجدات. ويلاحظ المراقب للتنمية المضطردة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وتفاعله النشط مع نظيره الأوروبي من ضمن منظومات أخرى في التعليم العالي من خلال البعثات الدراسية، واتفاقيات التوأمة بين الجامعات والأساتذة الزائرين، وبرامج الأبحاث المشتركة، وأهمية التعرف عن كثب على هذا الفضاء المتنامي في جغرافيته ليتجاوز دول الاتحاد الأوروبي ويؤثر في مناطق وأقاليم في كل القارات تقريبًا.

ستعمل هذه الدراسة على استعراض أهم البرامج لبناء هذا الفضاء الأوروبي، وتتعرض بإيجاز للإعلانات المتتابعة (لإعلان بولونيا) والمبادرات السابقة واللاحقة له، وتتعرض لمستوى تطبيقها والصعوبات المواجهة لها والرؤية الأوروبية لمستقبلها،

الفضاء الأوروبي ومشروع (بولونيا) مجال كبير لاستشراف مستقبل التعليم العالي، ولذلك يستحق الدراسة والمناقشة والمراجعة والتقويم من وجهة النظر الأوروبية ومن خبراء التعليم في المنطقة العربية عمومًا وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص.

يحتوي الفضاء الأوروبي في التعليم العالي على دروس رائدة يمكن الاستفادة منها وعلى توجهات يجب التعرف عليها بغرض التعامل معها، وعلى سياسات لها إيجابياتها الكبيرة ولها سلبيات أحيانًا، وصعوبات في التطبيق في أحيان أُخر.

حاولت الدراسة الحالية إلى الإلمام بأطراف الموضوع المترامية لتيسير الوصول إليها ومتابعة مسيرتها.

مركز البحوث والدراسات

فهرس المحتويات

				الموضـــــوع	الصفحة
				ملخص تنفيذي	٩
١				الفصل الأول: المقدمة	١١
	١ـ١			التعليم العالي وسيلة وغاية	١٣
	٢ـ١			نبذة عن التغيرات في التعليم الجامعي الأوروبي	١٧
٢				الفصل الثاني: عملية (بولونيا) أهدافها وعناصرها	٢١
	١ـ٢			عملية (بولونيا)	٢٣
	٢ـ٢			الأهداف الرئيسة لإعلان (بولونيا)	٢٣
	٣ـ٢			عناصر عملية (بولونيا)	٢٥
		١ـ٣ـ٢		تسلسل الدرجات الأكاديمية	٢٥
		٢ـ٣ـ٢		نظام الوحدات الأكاديمية الأوروبية المعتمدة	٢٦
		٣ـ٣ـ٢		ملحق الشهادات	٢٧
		٤ـ٣ـ٢		الإطار الوطني للمؤهلات	٢٨
	٤ـ٢			إعلانات المتابعة لعملية (بولونيا)	٢٩
		١ـ٤ـ٢		إعلان (براق) في ٢٠٠١م	٢٩
		٢ـ٤ـ٢		إعلان (برلين) في ٢٠٠٣م	٣٠
		٣ـ٤ـ٢		إعلان (بيرجن) في ٢٠٠٥م	٣٠
		٤ـ٤ـ٢		إعلان (لندن) ٢٠٠٧م	٣٠
٣				الفصل الثالث: تطور عملية (بولونيا) في دول الاتحاد الأوروبي وخارجه	٣٣
	١ـ٣			تطور عملية (بولونيا) في التعليم العالي في أوروبا حتى ٢٠٠٩م	٣٤
	٢ـ٣			وضع التعليم العالي في الدول المغربية في ظل عملية (بولونيا)	٣٧
	٣ـ٣			نظام التعليم العالي (ل م د) في الدول المغربية	٣٨
	٤ـ٣			وضع التعليم العالي في لبنان في ظل عملية (بولونيا)	٤٠
	٥ـ٣			موقف التعليم العالي في أمريكا الشمالية من عملية (بولونيا)	٤٢

				الصفحة
		٣.٥.١	الولايات المتحدة الأمريكية وعملية (بولونيا)	٤٣
		٣.٥.٢	كندا وعملية (بولونيا)	٤٤
	٣.٦		مواقف بعض الدول من الفضاء الأوروبي الجديد	٤٥
٤			الفصل الرابع: جهود الاتحاد الأوروبي في نشر عملية (بولونيا) والتنسيق مع خارج دوله	٤٧
	٤.١		البعد الخارجي في عملية (بولونيا)	٤٩
		٤.١.١	برنامج (إيراسموس)	٥٠
		٤.١.٢	النظام الأوروبي لنقل الوحدات	٥٠
		٤.١.٣	برنامج (إيراسموس) العالمي	٥٠
		٤.١.٤	برنامج (تمبوس)	٥١
		٤.١.٥	برنامج (جين مونيه)	٥١
	٤.٢		التفاعل بين التعليم العالي الأوروبي وغير الأوروبي	٥٢
		٤.٢.١	التفاعل مع التعليم العالي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط	٥٣
		٤.٢.٢	التفاعل مع التعليم العالي في دول أفريقيا الأخرى	٥٤
		٤.٢.٣	التفاعل مع التعليم العالي في دول أمريكا الجنوبية	٥٥
		٤.٢.٤	التفاعل مع التعليم العالي في الدول الأسيوية	٥٥
		٤.٢.٥	التفاعل مع التعليم العالي في دول مجلس التعاون	٥٦
٥			الفصل الخامس: مستجدات عملية (بولونيا)	٦٣
	٥.١		تمهيد	٦٥
	٥.٢		إعلان (فيينا بودابست)	٦٥
			التوصيات	٦٨

ملخص تنفيذي

أولى الاتحاد الأوروبي (EU) أهمية كبيرة بالتعليم العالي في سبيل الوصول إلى تنمية متجانسة في كافة دوله، لكونه وسيلة فعالة للتفاعل بينها؛ تسهم في تأصيل الوحدة الأوروبية وغرس المواطنة الأوروبية. وتأكد للاتحاد الأوروبي وللخبراء فيه أن التعليم العالي بكونه مجالاً للحراك التعليمي والتمازج الثقافي والتعاون الاقتصادي والتناغم السياسي يستحق الجهود الكبيرة والبرامج المتعددة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

أخذ الاتحاد الأوروبي أسلوباً متدرجاً للوصول إلى تعليم عال من خلال اتفاقية (بولونيا)، ١٩٩٩م، والتوصيات التي سبقتها مثل: إعلان السوربون ١٩٩٨م، بالإضافة إلى النشاط الذي ينفذ كل سنتين لمتابعة التقدم في مشروع أو عملية (بولونيا)، وهي كما يلي:

- بيان (براق) في عام ٢٠٠١م.
- بيان (برلين) في عام ٢٠٠٣م.
- بيان (بيرجن) في ٢٠٠٥م.
- بيان (لندن) ٢٠٠٧م.

كما كان هناك برامج مساندة لعملية (بولونيا) (Bologna Process)، أو مشروع (بولونيا)وهي :

- برنامج (إيراسموس) (Erasmus Programme).
- النظام الأوروبي لنقل الوحدات (ECTS).
- برنامج (تمبوس) (Tempus Programme).

وبرامج تعني بالتفاعل بين التعليم العالي الأوروبي والتعليم العالي في العالم أجمع، وهي:

برنامج (إيراسموس) العالمي (Erasmus Mundus).

برنامج (جين مونيه) للدراسات الأوروبية (Jean Monnet).

وقد استطاع الاتحاد الأوروبي- من خلال هذا التجديد في التعليم العالي- أن يقدم نموذجاً منافساً كان لا بد من تسميته بالفضاء أو المنطقة الأوروبية للتعليم العالي (European Higher Education Area. EHEA).

ونتج عن هذا الفضاء الأوروبي حراك أكاديمي في كثير من دول العالم، وشجعها ـ أو كان حافزًا لها ـ لأن تعمل على مراجعة أوضاع التعليم العالي فيها، وتعد خططاً تمكنها من البحث عن مكانة لها في هذا التنافس. وقد ارتفعت وتيرة هذا التنافس على مستوى الدول المتقدمة وكثير من الدول النامية، وأدى ذلك إلى التوافق ـ وفي كثير من المحافل الدولية المعنية ـ على أن التقدم في التعليم العالي يعد نواة وأساسًا للتقدم العلمي والتقني، وموَجِّهًا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ونشير في هذا التقرير الموجز، إلى دور التعليم العالي في التنمية البشرية، ونعرض قصة التحولات في التعليم العالي في دول الاتحاد الأوروبي، وأبرز الدول أو المناطق التي تأثرت بهذه التحولات أو أثرت فيها. ونؤكد أن العملية الإصلاحية (reform) والتنموية في التعليم العالي في دول الاتحاد الأوروبي مازالت مستمرة، وعلى بقية دول العالم متابعتها عن كثب، وخاصة الدول النامية ودول المنطقة العربية وربما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبالتحديد المملكة العربية السعودية، لأن التعليم العالي فيها يكوِّن الثقل الأكبر من ناحية الحجم والإمكانات العلمية والمادية.

ونخلص في هذا التقرير إلى توصيات لعل من أهمها ضرورة الاطلاع عن كثب على التجربة الأوروبية، والتجاوب مع مبادرات التعاون التي أطلقها الاتحاد الأوروبي، وربما التقدم بمبادرات مناظرة في سبيل تبني بعض ملامح هذه التحولات الناجحة في أنظمتنا التعليمية، والعمل على مقارنة المخرجات والمؤشرات والمتطلبات في التعليم العالي في المملكة مع التعليم العالي في دول الاتحاد الأوروبي بصيغته الحديثة التي مازالت قيد التشكيل.

الفصل الأول

المقدمة

المقـدمــة

١-١ التعليم العالي وسيلة وغايـة

يعود تاريخ التعليم العالي إلى مئات السنين، ولسنا هنا بصدد متابعة ذلك، ولكننا نشير إلى أنه مر خلال هذه السنين بتغيرات وصياغات وإصلاحات وتوجهات كثيرة، وزادت جدواه الاقتصادية، وتأكد ارتباطه بالتنمية المستدامة، والازدهار، والحياة الحضارية، والاقتصاد المعرفي، منذ بداية القرن التاسع عشر. كما تسارعت التغيرات على مؤسساته وأساليب تقديمه في المرحلة الأخيرة من هذا التاريخ ؛ وخاصة في نهاية القرن العشرين الميلادي وبداية القرن الحادي والعشرين.

ويوجد كثير من الدراسات والأبحاث التشخيصية التي تصف واقع التعليم العالي، وكذلك المؤتمرات والندوات التي جعلته موضوعاً رئيساً لها، وقدمت المقترحات والتوصيات التي تهدف إلى إزالة العوائق وتذليل الصعوبات التي قد تحد من انتشاره، وتقلل من إسهام المجتمع فيه، أو تميز بين أفراده في الاستفادة منه.

ويشير كثير من هذه الدراسات إلى أن التعليم العالي مؤشر للتنمية في أي دولة أو منطقة إقليمية في العالم، وتبرز علاقة وثيقة بين مستوى التعليم والأولويات التي يحظى بها، ومكانة الدولة في النمو الاقتصادي، وبالتالي الاجتماعي والثقافي والحضاري.

ويشير تقرير للبنك الدولي (The World Bank (2000))[1] لفريق عمل عن التعليم العالي والمجتمع والتعليم العالي في الدول النامية ـ كما تشدد على ذلك المراجع المشار إليها فيه ـ بأنه كما تزداد أهمية المعرفة وجودتها وعلاقتها بالاقتصاد والتنمية فإن أهمية التعليم العالي وضرورة جودته تزداد كذلك. ومن الملاحظ أن تواجد التعليم العالي يكون في المناطق الحضرية والمناطق المزدهرة اقتصاديًّا. بالإضافة إلى أن الجامعات الرائدة والمتميزة في أي دولة تكون غالباً في المناطق الأكثر ازدهاراً في دولها، ولا نود هنا إطالة الجدل عن أيهما أسبق في هذا الأمر، ولكن الارتباط الوثيق بينهما واضح لكل متابع لواقع التعليم العالي وتطوراته.

---

(1) The World Bank (2000). The Task Force on Higher Education and Society, Higher Education in Developing Countries: Peril and Promise, Washington D.C

وما زالت دول كثيرة تعد التعليم عموماً والتعليم العالي خصوصاً من استثماراتها في شعوبها، ولذلك تولته ضمن قطاعاتها العامة. وكانت أغلب الجامعات إما حكومية أو خاصة غير ربحية، ومن ثم زادت مؤسسات التعليم العالي الخاص بين مؤيد لها، ومقلل من شأنها، أو مقيد لها بالضوابط والمعايير، (انظر أبوعمه ٢٠٠٩م). حيث أشار(Abouammoh (2009 a[1],b[2],c[3]) في عدد من الأبحاث والمحاضرات، وفي المراجع الواردة فيها، إلا أن للتعليم العالي دوراً رائداً في دعم التفاهم بين الأمم، وأن من الممكن أن يكون التعليم العالي - بالإضافة إلى دوره التنموي بما يتطلبه من تجانس في متطلباته وشفافية في عملياته وعدالة للمستفيدين منه ومجال واسع للحراك فيه - وسيلة للتفاهم بين الأمم وللتفاعل بين الحضارات، ولنقل التقنية، ولتحسين مستوى معيشة الفرد والمجتمع، وتبادل القيم السامية، وتلاقح بين الأفكار النيرة، وهو الوسيلة الأنجع والأكثر فعالية للحوار بين الحضارات. تم التأكيد في هذه الأبحاث على دور التعليم العالي في توطيد العلاقات المجتمعية والاقتصادية والتقنية والتنموية، ومن ثم السياسية بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية، وبينها وبين دول الاتحاد الأوروبي، وبين المملكة العربية السعودية وفرنسا، والتعليم العالي في الواقع يمكن أن يكون كذلك - أي وسيلة وغاية - بين أي قطبين، سواء كانا متناظرين أو متباينين، وسواء تباعدا جغرافيًّا أو تقاربا، وسواء توافقا حضاريًّا أو اختلفا، وسواء تعددت لغاتهما أو توحدت.

لم ينحصر دور التعليم العالي - منذ بداية القرن الواحد والعشرين تقريباً - في وسائله التقليدية (أي : البعثات الحكومية أو الشخصية) وهي انتقال الأشخاص من بلد للتعليم في بلد آخر، بل تغير سوق السلعة التعليمية، فقد تنتقل الجامعة إلى بلد المستفيد منها واقعاً عبر فروع الجامعات والجامعات الأجنبية(foreign campuses or branches)، أي : التي تعمل في غير دولها، بالإضافة إلى البرامج الأجنبية المعتمدة في الجامعات الوطنية أو آليًّا عبر وسائل الاتصال والبث، عن طريق

---

(1) Abouammoh, A. M. (2009a). The Role of Education: Trends of Reforms and EU-GCC Understanding. To appear at the workshop proceedings entitled: The EU and the GCC: Challenges and Prospects under the Swedish Presidency of the EU, which was held in Lund, Sweden on June 8th and 9th, 2000.

(2) Abouammoh, A. M. (2009b). The role of higher education in intercultural dialogue, Presentation at the First Saudi French Sympodium for Inter-Cultural Dialogue, 2 - 9 March, 2009, Riyadh, Saudi Arabia. Sponsored by King Saud University, Saudi Arabia; College of Law of Paris Descartes University, Paris, France and Geo-Politics Study Institute, Paris, France.

(3) Abouammoh, A. M. (2009c). The impact of education cooperation on USA-GCC relations. Presentation at Gulf Forum 2009, US- Gulf Relation Post-Election, 5 - 7 January 2009, Riyadh, Saudi Arabia. Sponsored by Gulf Research Center, Dubai, UAE and the Institute of Diplomatic Studies, Riyadh.

برامج التعليم العالي عبر الحدود (cross-border higher education). وفي هذا الموضوع جدل بين الدول المصدرة للتعليم العالي والدول المستوردة له. (انظر على سبيل المثال أبوعمه ٢٠٠٧م)[١].

اهتمت دول كثيرة بالتعليم العالي عندما أدركت دوره المتعدد وأثره البالغ على المستويين الوطني والدولي، وتعاونت الدول فيه من خلال المنظمات المتخصصة مثل : منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم أو اليونسكو (UNESCO)[2]، والمؤسسات الملحقة بها مثل : مكتب التربية الدولي (International Bureau of Education. IBU)[3]، وقسم التعليم العالي في اليونسكو، بالإضافة إلى الأقسام المعنية بالتعليم والتعليم العالي في المنظمات الدولية الأخرى مثل : منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[4]. وعلى مستوى الدول الإسلامية تعمل الإسيسكو (ICESCO)[5]، وعلى مستوى الدول العربية توجد الألیسكو (ALESCO)[6]، ونشاطات متعددة لجامعة الدول العربية (Arab League)، و مكتب اليونسكو للدول العربية في بيروت.

أما على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فإن مكتب التربية لدول الخليج العربية (ABEGS)[7] ومقره الرياض يعنى بالتعليم العام، ولكن مكتب التعليم في الأمانة المساعدة للإنسان والبيئة في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC)[8] يعنى بالتعاون في التعليم العالي. بالإضافة إلى اجتماعات الوزراء المعنيين بالتعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما أولى المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التعليم العالي وموضوعاته اهتمامًا كبيرًا ظهر في تبنّيه لعدد من المبادرات. نذكر من هذه المبادرات ما أقر في الاجتماعات الدورية للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كما في الجدول (١).

---

(١) عبد الرحمن بن محمد أبوعمه (٢٠٠٧م). واقع الجامعات الأجنبية وفروعها في منظومات التعليم العالي، تقرير لمركز البحوث والدراسات في التعليم العالي، عرض على اجتماع وكلاء وزارات التعليم والتعليم العالي المسؤولين عن لجان معادلة الشهادات، محرم ١٤٢٨هـ يناير ٢٠٠٧م.

(2) United Nation Education, Science and Culture Organization, http://www.unesco.org.uk/

(3) International Bureau of Education, http://www.ibe.unesco.org/en.html

(4) Organization of Economic Co-operation and Development, http://www.oecd.org/home/

(5) Islamic Conference for Education Science and Culture Orginization http://isesco.org.ma/arabe/news/news.php?id=1603

(6) Arab League Education, Science and Culture Organization, http://www.alecso.org.tn/index.php?lang=ar

(7) Arab Bureau for Education for the Gulf States, http://www.abegs.org/Aportal/default.aspx?AspxAutoDetectCookieSupport=1

(8) Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, http://www.globalsecurity.org/military/world/gulf/gcc.htm

والتعليم العالي ـ في أي دولة أو تجمع إقليمي ـ مفخرة وطنية يعبر عن الانتماء والتجانس مع متغيرات مجتمعه، ويتأقلم مع متطلبات التنمية فيه. استخدم الاتحاد الأوروبي (EU)[1] التعليم العالي قاعدة للتنمية ووسيلة للتقارب بين دوله، ومرحلة لصياغة المواطنة الأوروبية. وقد سبقت أوروبا في هذا التوجه الولايات المتحدة الأمريكية لتوطيد العلاقة بين ولاياتها المتعددة وتأصيل المواطنة الأمريكية.

جدول (١): قرارات ومبادرات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدورة والسنة	مكان انعقاد الدورة	المبادرة أو القرار
السادسة، ديسمبر ١٩٨٥م	مسقط ، سلطنة عمان	الأهداف والوسائل لخطة دور التعليم في التنمية والتكامل
الثامنة ، ديسمبر ١٩٨٧م	الرياض، المملكة العربية السعودية	دعم الجامعات في دول المجلس للعمل المشترك
الثامنة ، ديسمبر ١٩٨٧م	الرياض، المملكة العربية السعودية	مساواة معاملات طلبة دول المجلس أسوة بالمواطنين للقبول في الجامعات
الثالثة والعشرون ، ديسمبر ٢٠٠٢م	الدوحة، دولة قطر	(وثيقة الآراء) للملك عبدالله بن عبدالعزيز بشأن تطوير التعليم
السابعة والعشرون ، ديسمبر ٢٠٠٥م	الرياض، المملكة العربية السعودية	البعد التربوي للتعليم العالي في ورقة الكويت
الثامنة والعشرون، ديسمبر ٢٠٠٧م	الدوحة، دولة قطر	المعايير والإجراءات المشتركة لمعادلة الشهادات

(1) European Union, http://europa.eu/index_en.htm

والمملكة العربية السعودية تعنى بمواطنتها وتؤكد على الانتماء السعودي، وتعمل على الاستفادة من التجارب العالمية والمبادرات الدولية في صياغة سياساتها التعليمية، والتخطيط لتعليمها العالي ومراجعة إستراتيجياتها فيه، بما يمكنها من تسخيره لتنميتها وطنيًّا، ولربطها مع المجتمع في دول مجلس التعاون، والدول العربية، والدول الإسلامية، والعالم على اتساعه.

سيطلع القارئ في الفصول والبنود الآتية على تجربة الاتحاد الأوروبي في تسخير التعليم لوحدته، وتنمية مجتمعه، والتأثير على تيار عولمته، ونشر المدرسة الأوروبية في التعليم العالي، وإتاحة الفرصة للثقافة المتعددة الأعراق واللغات للتجانس فيما بينها، ولتكون منفتحة على كل مجتمعاتها وجاذبًا لغيرها من خارج دولها.

١-٢ نبذة عن التغيرات في التعليم الجامعي الأوروبي

من الواضح جدًّا اهتمام الاتحاد الأوروبي (EU) بالتعليم عموماً وبالتعليم العالي على وجه الخصوص؛ وذلك لأن التعليم العالي يؤدي دوراً رئيساً في تكوين المهارات، وفي تحديد المهن، وفي غرس المواطنة، وفي ربط التعليم باحتياجات المجتمع. كما أن التعليم العالي ما زال محدود الانتشار أو تعاني بعض المجتمعات من محدودية المشاركة فيه. وتنحصر أغلب الأنشطة البحثية والاختراعات العلمية واستشراف التوجهات المستقبلية في شتى مجالات الحياة في مؤسسات التعليم العالي وفي دورها في التعليم والتأهيل والتدريب والبحث.

تمثل الاهتمام الأوروبي في التعليم العالي في وجود وحدات وأقسام متخصصة ترعى أنشطته وفعالياته وتفاعله داخل دول الاتحاد الأوروبي وخارجه، وذلك من خلال عدد من البرامج والمبادرات والاتفاقيات والدراسات، والتنسيق بين القائمين على التعليم العالي من وزراء التعليم أو مديري الجامعات أو المسؤولين عن الأدوار المتناظرة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي.

ويولي الاتحاد الأوروبي اهتماماً كبيراً بقطاع التعليم؛ وخاصة التعليم العالي. وقد وضع التعليم العالي في قمة أولويات التنسيق بين دول الاتحاد الأوروبي منذ أن كانت محدودة العدد (٦) دول عند إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوروبي (European Economic community. EEC) عام ١٩٥٧م وحتى توسعته عام ١٩٦٧م، ومن ثم أصبح الاتحاد الأوروبي حسب اتفاقية (ماسترخت) عام ١٩٩٣م (٢٧) دولة عام ٢٠٠٨م.

والمطلع على أهداف الاتحاد الأوروبي وبداياته يدرك أن الغاية منه هي زيادة التكامل الاقتصادي، وتقوية التعاون بين الدول الأعضاء فيه، ونتج عن ذلك توحيد العملة لتكون (اليورو) في أغلب دوله، ومن ثم امتد التعاون ليشمل برامج وتعاوناً على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية، وكان التعليم العالي قطاعاً مهمًّا يعمل وسيلة لهذا التعاون وغاية في ذاته.

نذكر من ذلك ـ في هذا السياق ـ عملية (بولونيا) (Bologna Process)، وهي: (عملية متعددة الأهداف تعنى بوضع إطار يجعل المؤهلات في التعليم العالي متماثلة في شهاداتها والمعلومات المتوافرة فيها، وييسر المقارنة في الدرجات الجامعية في دول الاتحاد الأوروبي، ويمكن من تبني معايير متماثلة للجودة تساعد في توظيف المواطن الأوروبي، وتمكن التعليم العالي الأوروبي من المنافسة العالمية). وقد شملت الاتفاقية عدداً من الوسائل والأهداف لتحقيق ذلك، كان منها على سبيل المثال:

١ تنظيم أطر المؤهلات في التعليم العالي في دول الاتحاد الأوروبي، ويشمل العديد من الترتيبات لعل من أبرزها برنامج (LMD) وهي الحروف الأولى لدرجات (البكالوريوس) أو (الليسانس) (License) و(الماجستير) (Master)، و(الدكتوراة) (Doctorate) التي تكون في مدد ثلاث سنوات، وسنتين، وثلاث سنوات على التوالي.

٢ تعزيز التنظيمات والمشروعات والمبادرات التي تساعد على الحراك التعليمي، بما في ذلك الحراك الطلابي، وأعضاء هيئة التدريس، والإداريين في التعليم والتدريب في التعليم العالي.

شملت عملية (بولونيا) أساليب للتنسيق في المتطلبات والمهارات المطلوبة لإكمال متطلبات الحصول على الدرجات العلمية، ويسرت التعاون بين الجامعات الأوروبية، ووفرت البنى التحتية لتبادل الطلبة وللتعاون البحثي ولمعادلة الشهادات وتطوير المناهج. وبدأت العملية تقريباً منذ عام ١٩٩٩م.

ومع تفاعل بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتطبيقها إلا أنه مازال العمل جاريًا في تطبيقها في بعض الدول الأوروبية، كما تعمل الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي على التنسيق مع هذه الدول؛ لتطبيق كثير من متطلبات هذه العملية في مؤسسات التعليم العالي.

يعود اهتمام الاتحاد الأوروبي الكبير بقطاع التعليم عموماً والتعليم العالي خاصة، لكونه المرحلة الأساسية من تكوين الإنسان وبالتالي إعداد المواطن الأوروبي. وكما هو معلوم فإن للتعليم العالي إسهامًا كبيراً في حركة التنمية المستدامة الشاملة في المجتمعات، ويدرك التربويون أن لتجانس أساليب إعداد المستفيدين من التعليم العالي، وتجانس المهارات التي يتخرجون بها من مؤسساته دوراً رئيساً في تجانس التنمية في أي منطقة.

يدرك الأوروبيون أن التعليم عموماً؛ ولا سيما التعليم العالي يجب ألا يقل أهمية في الرعاية والتطوير المشترك والإعداد للتكامل على كل المستويات، فالتعليم العالي من الأدوات الفاعلة في توثيق عرى التعاون، والتأكيد على التكامل والتجانس في الإعداد الثقافي للأجيال القادمة من أوروبيي المستقبل.

وقد نشأت لتحقيق ذلك برامج على مستوى الاتحاد الأوروبي، لبناء فضاء أوروبي في التعليم العالي، حيث أكدت على ذلك عدد من الاتفاقيات والعمليات والتنظيمات والإجراءات، ودعمت هذه البرامج عدد من حلقات النقاش والحوار والمؤتمرات وورش العمل.

ويعمل الاتحاد الأوروبي على نشر ثقافة التعليم العالي في نظامها الجديد في دول أوروبية خارج الاتحاد الأوروبي، ودول في شمال أفريقيا، وأمريكا الجنوبية، وشرق آسيا، من خلال برامج تشجيعية وأنشطة تعريفية بهذا التوجه.

من هذه الأساليب توفير المنح للطلبة الأجانب في مرحلتي (البكالوريوس) و(الماجستير)، ويعمل على تمديدها لتشمل (الدكتوراة) في عام ٢٠٠٩م، بالإضافة إلى تشجيع التعاون من خلال دعم برامج التعاون ماديًّا بين الجامعات الأوروبية وجامعات الدول والأقاليم الأخرى في العالم.

ولعل من أبرز برامج تنشيط التفاعل بين الجامعات الأوروبية وبين الجامعات خارج الاتحاد الأوروبي، والتي تدعم التوجه الأوروبي في عملية (بولونيا): برنامج (إيراسموس) (Erasmus Programme)، وبرنامج (إيراسموس) العالمي (Erasmus Mundus)، والنظام الأوروبي لنقل الوحدات (ECTS)، وبرنامج (تمبوس) (Tempus Programme)، وبرنامج جون (مونيه) (Jean Monnet programme) في الدراسات الأوروبية. وسنتعرض فيما بعد في هذا التقرير لهذه البرامج بإيجاز.

كما امتد عمل الاتحاد الأوروبي في تعاونه في مجال التعليم العالي إلى خارج دول الاتحاد الأوروبي، وكما شمل التنسيق دول أوروبا غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل : النرويج وسويسرا، فقد توسع ليشمل دول أمريكا الشمالية ودولًا في أمريكا الجنوبية ودولاً آسيوية.

كما تقدمت دول الاتحاد الأوروبي بمبادرات للتنسيق وبحث أوجه التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول الاتحاد الأوروبي، وللتعريف بالأنشطة الأوروبية وحث دول المجلس على الاستفادة من البرامج العالمية في التعليم العالي، والعمل على تقديم هذه الأنشطة للجامعات في دول المجلس. وتعمل المفوضية الأوروبية على تشجيع جامعات الاتحاد الأوروبي بالاستفادة من برامج شتى وتجارب على المستويين الوطني والثنائي، وللاتحاد برامج على المستوى الأوروبي والدولي، ولعل من أبرز هذه البرامج:

- عملية (بولونيا) (Bologna Process).
- برنامج (إيراسموس) (Erasmus Programme).
- برنامج (إيراسموس العالمي) (Erasmus Mundus).
- برنامج (تمبوس) (Tempus Programme) .
- برنامج (جون مونيه) (Jean Monnet Programme).

الفصل الثاني
عملية (بولونيا) : أهدافها وعناصرها

عملية (بولونيا) : أهدافها وعناصرها

٢-١ عملية (بولونيا)

كان الهدف الأساس من عملية (بولونيا) (Bologna Process) أو اتفاق (بولونيا) (Bologna Accord) هو إيجاد فضاء أو منطقة أوروبية في التعليم العالي، بحيث تجعل معايير الدرجات الأكاديمية ومعايير الجودة أكثر قابلية للمقارنة وأقرب للتطابق في دول الاتحاد الأوروبي، وخاصة بعد اتفاق (ليزبون) للاعتراف (Lisbon Recognition Convention)[١] بالشهادات الأكاديمية، الذي سنشرحه فيما بعد.

واسم (بولونيا) للاتفاقية جاء من المكان الذي تم فيه إعلان (بولونيا)، الذي أصبح يُشار إليه فيما بعد باتفاقية (بولونيا)، أما عملية (بولونيا) (Bologna Process) فتشير إلى مجموعة الأنشطة والبرامج الناتجة أو المرافقة لإعلان (بولونيا) أو التالية له والموجهة لتعزيز مفهوم المنطقة الأوروبية للتعليم العالي. وتجدر الإشارة إلى أن جامعة (بولونيا) تقع في مدينة (بولونيا) في إيطاليا وهي من أقدم الجامعات في العالم من حيث تاريخ نشأتها الذي يعود إلى عام ١٠٨٨م.

وقد وقع على هذه الاتفاقية في البداية من تسعة وعشرون وزير تعليم أو وزيراً مختصًّا من أوروبا وذلك عام ١٩٩٩م. وكانت تحت عنوان إعلان (بولونيا) (Bologna Decleration). (انظر النص في الملحق).

من الواضح من قراءة إعلان (بولونيا) أن الدول الموقعة أكدت على دور التعليم العالي محركًا للتنمية والثقافة والتقنية، وأن دورها الحضاري في المستقبل ينبع من أثرها على غيرها من دول العالم، وأن المواطنة الأوروبية والجهود السياسية تحتاج إلى رافد قوي وهو التعليم لتحقيق الطموحات لمجموعة دول الاتحاد الأوروبي.

٢-٢ الأهداف الرئيسة لإعلان (بولونيا)

سنورد فيما يلي الأهداف الرئيسة لإعلان (بولونيا)، أو عملية (بولونيا)، كما وردت في نصه الأساس:

١ تبني نظام لقراءة ومقارنة الدرجات ومواءمتها من خلال ملحق للشهادات يمكن من توظيف المواطن الأوروبي، ويظهر منافسة التعليم العالي الأوروبي عالميًّا.

(١) ملاحظة: اتفاق (ليزبون) للاعتراف بالمؤهلات في التعليم العالي (Convention on the Recognition of Qualifications concerning Higher Education in the European Region) هو اتفاق دولي في المجلس الأوروبي بالتعاون مع اليونسكو (UNESCO) وقع من (٣٧) دولة من دول المجلس الأوروبي في (ستراسبورج) مدينة شرق فرنسا، ولم توقعه كل من : اليونان وإمارة موناكو وسان مارينو وأسبانيا، كما تم توقيعه من دول من خارج دول المجلس وهي : أستراليا وروسيا البيضاء و كندا وإسرائيل وقيرقيزستان ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية، (انظر نص الاتفاقية في الملحق).

٢ تبني تعليم يتكون من مرحلتين أساسيتين، الأولى : وهي مرحلة الدراسات الجامعية، والثانية : وهي مرحلة الدراسات العليا، وأن الالتحاق بالمرحلة الثانية يتطلب اجتياز المرحلة الأولى بعد دراسة ما لا يقل عن ثلاث سنوات.

٣ إنشاء نظام للوحدات الدراسية مثل النظام الأوروبي لنقل الوحدات الدراسية (ECTS) وسيلة مناسبة لدعم الحراك الطلابي الواسع.

٤ تمكين حساب الوحدات الدراسية حتى في غير سياق التعليم العالي، مثل التعليم مدى الحياة (lifelong learning)، بشرط قبولها من الجامعة المستقبلة للطالب.

٥ تشجيع الحراك التعليمي بالعمل على تجاوز الصعوبات إلى ممارسة فعالة في حرية الحركة مع إعطاء عناية لكل من:

١ ـ الطلبة: قبول للتدريب وفرص للتدريب وللخدمات ذات العلاقة.

٢ ـ المدرسون والباحثون والإداريون: الاعتراف واحتساب الفترات التي قضوها في التعليم أو البحث أو التدريب في السياق الأوروبي بدون تحيز أو تمييز في حقوقهم النظامية.

٣ ـ تعزيز التعاون الأوروبي في ضمان الجودة، من خلال تطوير معايير وأساليب متماثلة أو قابلة للمقارنة.

٤ ـ تعزيز البعد الأوروبي في التعليم العالي وعلى الأخص في تطوير المناهج والتعاون الدولي، وتنظيم الحراك التعليمي، وبناء البرامج المتكاملة في التعليم والتدريب والبحث.

تجدر الإشارة إلى أن اتفاق (ليزبون) للاعتراف بالمؤهلات في التعليم العالي (Convention on the Recognition of Qualifications concerning Higher Education in the European Region) هو اتفاق دولي في المجلس الأوروبي بالتعاون مع اليونسكو (UNESCO)، وقد وقعته (٣٧) دولة من دول المجلس الأوروبي في (ستراسبورج) مدينة شرق فرنسا، ولم توقعه كل من : اليونان، وإمارة موناكو، وسان مارينو، وأسبانيا، كما وقعته دول من خارج دول المجلس وهي : أستراليا، وروسيا البيضاء، و كندا، وإسرائيل، وقيرقيزستان، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، (انظر نص الاتفاقية في الملحق).

كما تجدر الإشارة إلى أنه سبق عملية (بولونيا) عملية تمهيدية أو تأسيسية هي إعلان (السوربون) لعام ١٩٩٨م (Sorbonne Declaration)، وإعلان (السوربون) المشترك الذي نتج عن اجتماع في جامعة (السوربون) في مايو عام ١٩٩٨م بهدف إعادة صياغة أو عمارة النظام الأوروبي للتعليم العالي وكان بحضور أربعة وزراء للتعليم من فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة. وقد ركز إعلان (السوربون) على:

١ زيادة الشفافية الدولية للمقررات والمناهج والاعتراف بالمؤهلات، من خلال الانتقال التدريجي نحو إطار للمؤهلات ومراحل للتعليم العالي.

٢ تيسير الحراك التعليمي للطلبة وأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي الأوروبي وتكامل سوق العمل.

٣ تصميم نظام مشترك للدرجة الجامعية في مرحلة (البكالوريوس) ومرحلة الدراسات العليا في مرحلتي (الماجستير) و(الدكتوراة).

كما اتبع المعنيون اتفاقية (بولونيا) بإجراءات وتوصيات في لقاءات متتابعة سنشير إليها في حينها.

٢-٣ عناصر عملية (بولونيا)

عند مراجعة عملية (بولونيا) والكتابات النقدية والتحليلية واجتماعات وزراء التعليم أو المعنيين عن تطبيق هذه العملية يمكن ملاحظة أنها تتكون من عدة أجزاء رئيسة، هي:

عملية (بولونيا) الإعلان أو الوثيقة بالإضافة إلى:

١ تسلسل الدرجات الأكاديمية (LMD).

٢ نظام الوحدات الأكاديمية الأوروبية المعتمدة.

٣ ملحق الشهادات.

٤ الإطار الوطني للمؤهلات.

ولأننا سبق أن استعرضنا إعلان (بولونيا) أو اتفاقيتها أو عمليتها، فإننا سنقدم تعريفًا لعناصرها الأخرى فيما يلي:

٢-٣-١ تسلسل الدرجات الأكاديمية

فيما يختص بتسلسل الدرجات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي فقد تبنت الدول الأوروبية لدرجة (البكالوريوس) وهي أول درجة جامعية ما يلي:

تمنح درجة (البكالوريوس) بعد إنجاز (١٨٠) وحدة معتمدة، فيما لا يقل عن ثلاث سنوات، أي: بمعدل (٦٠) ساعة معتمدة في السنة.

بعض الدول الأوروبية مازالت تتطلب لـ (بكالوريوس) (٢٤٠) وحدة معتمدة وتحتاج إلى أربع سنوات.

أما (الماجستير) فقد تبنت معظم الدول الأوروبية نظامًا يتطلب (١٢٠) وحدة معتمدة يمكن إنجازها خلال سنتين دراسيتين، وهي النموذج الشائع تقريباً في أوروبا. ولكن بعض الدول تقدم برنامج (الماجستير) في (٩٠) ساعة معتمدة، أي: يستغرق سنة ونصف أو سنة بعبء دراسي أكبر مع رسالة تتطلب ما يعادل (٣٠) وحدة معتمدة.

ويمكن تلخيص الملاحظات حول تطبيق تسلسل الدرجات في مرحلتي (البكالوريوس) و(الماجستير) في ثلاثة عناصر هي:

نموذج (١٩٠ +١٢٠)، أي : ما يكافئ مدة (٣+ ٢) سنة شائع في غالبية الدول الأوروبية.

مازالت بعض الدول تتبع نموذج (٢٤٠ +٦٠)، أي : ما يكافئ مدة (٤ + ١) سنة في بعض الدول أو (٢٤٠ + ٩٠) في البعض الآخر.

مازالت حوالي خمس دول أوروبية تقدم (البكالوريوس) و(الماجستير) في (٢٤٠ + ١٢٠) وحدة معتمدة، أي : ما يحتاج إلى حوالي (٤ +٢) سنة دراسية.

كما أن إعلان أو اتفاقية (بولونيا) شملت التعليم التقني في التعليم العالي أسوة بالتعليم الهندسي، إلا أنها لم تشمل التعليم المهني أو التدريب المهني في كل أو أغلب الدول الأوروبية، وبالتالي انفصل تقريباً التعليم المهني أو التدريب عن التعليم العالي، حتى لو كانت برامج هذا التدريب بعد الشهادة الثانوية أو تتعامل مع أفراد في الفئة العمرية للدارسين في مؤسسات التعليم العالي.

٢-٣-٢ نظام الوحدات الأكاديمية الأوروبية المعتمدة

تمكن النظام الأوروبي لنقل الوحدات الأكاديمية المعتمدة (ECTS) أو لنرمز له اختصاراً بـ (ن أ أ وم) أي : النظام الأوروبي الأكاديمي للوحدات المعتمدة. خلال فترة تطبيق اتفاقية (بولونيا) أدى هذا النظام دوراً مركزيًّا في أن يجعل التعليم العالي الأوروبي أكثر شفافية وأكثر وضوحاً. تعود بداية النظام إلى عام ١٩٨٠م عندما استخدم في برنامج (إيراسموس) (Erasmus) بهدف تيسير حراك الطلاب بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأوروبية. ويرى المراقب أن الطموح للوصول إلى فضاء أوروبي حدث بعد عشر سنوات من استحداث هذا النظام ولو بشكل محدود، وأصبح فيما بعد الآلية الفاعلة في تطبيق هذا الفضاء. يمنح الطالب في هذا النظام الأوروبي لنقل الوحدات الأكاديمية وحدات معتمدة عند إكماله بنجاح الأنشطة التعليمية الرسمية في مؤسسة تعليم عال. ومن البدهي أن عدد هذه الوحدات يعتمد على وزن لفترة الدراسة بدلالة العبء الدراسي (الجهد) اللازم لإنجاز النتائج المحددة بصورة رسمية. للتفصيل نرجع القارئ لدليل استخدام (ن أأوم)، (انظر ECTS Users Guide 2009).

ويتلخص تطبيق هذا النظام في تخصيص (٨٠) وحدة معتمدة (٨٠ credits) للسنة، و (٦٠) وحدة معتمدة للفصل الدراسي، و (٣٠) وحدة معتمدة لكل دراسة تتم في ثلاثة أشهر (trimester) وذلك لعبء دراسي أو عمل (workload) بتفرغ كامل لذلك. ويكون للمؤهل الجامعي (١٨٠) وحدة أكاديمية معتمدة على مدى التفرغ الكامل للدراسة لمدة ثلاث سنوات. مع ملاحظة أن كل سنة أكاديمية

أو فصل دراسي أو ربع سنوي ينقسم إلى وحدات تعليمية. تكون الوحدة التعليمية على شكل جزء ضمني المحتوى مبنية على هيئة تجربة تعلمية محددة مثل: وحدة المقرر(course)، أو (الموديول) (module) أي: التجزيء، أو الحلقة الدراسية (seminar)، أو العملي. ولكل وحدة نتائج تعلُمية (learning outcomes) مترابطة وواضحة، وأسلوب مناسب للتقويم والعبء الدراسي وعدد الوحدات المعتمدة المخصصة لذلك.

تحدد الوحدات المعتمدة عادة مع تصميم المقرر أو المنهج بالرجوع إلى الإطار الوطني للمؤهلات ووصف المستوى، وتعد هذه مهمة المؤسسة التعليمية وأعضاء هيئة التدريس فيها، ولكن قد يقوم بذلك أحياناً جهات خارجية، وتحدد الوحدات بعد إعداد ملف للبرنامج يشمل وصف البرنامج مظاهره وأهدافه، ويحدد أعضاء هيئة التدريس الوحدات المعتمدة لكل وحدة تعليمية عند تصميم المنهج وتحديد النواتج التعلمية. وكما أشرنا آنفًا فإن الوحدات المعتمدة المخصصة للوحدة التعليمية تعتمد على العبء الدراسي للطالب لإنجاز النواتج التعلمية (learning output) المطلوبة.

علمًا أن هناك عدة طرق لتخصيص الوحدات المعتمدة للمقرر، وعلى المؤسسة التعليمية اتباع الطريقة التي تناسبها.كما يمكن إعطاء وزن لمقررات التدريب أو الامتياز إذا كان ذلك جزءًا من متطلبات الدرجة الأكاديمية.

٢-٣-٣ ملحق الشهادات

أُقر ملحق الشهادات (DS) أو (Diploma Supplement) وهو إطار أو معلومات تلحق بالشهادات الأكاديمية بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي، والمجلس الأوروبي، والمركز الأوروبي، في التعليم العالي (UNESCO/CEPES) الذي تأسس في (بوخارست) في رومانيا عام ١٨٧٢م، ويشمل في عضويته الدول الأوروبية، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل .

ويحتوي ملحق الشهادات الأكاديمية على عدد من العناصر هي:

١. **معلومات عن هوية حامل المؤهل:** وتشمل الاسم الأول، واسم الأسرة، و تاريخ الميلاد، ورقم الطالب أو الرمز الخاص به في المؤسسة التعليمية.
٢. **معلومات عن المؤهل:** وتشمل اسم المؤهل، واللقب الممنوح إن وجد، باللغة الأصلية، ومجال أو مجالات الدراسة للدرجة، واسم المؤسسة التعليمية المانحة للدرجة باللغة الأصلية، واسم مستوى المؤسسة إذا كان يختلف عن الاسم ولغة الدراسة في البرنامج.
٣. **معلومات عن مستوى المؤهل:** وتشمل مستوى الدرجة، وطول برنامج الدراسة أو مدته، ومتطلبات القبول في البرنامج.

٤ **معلومات عن محتويات البرنامج والنتائج المكتسبة:** وتشمل نمط الدراسة، ومتطلبات البرنامج، والأجزاء فيه، والوحدات المعتمدة، والمهارات المستهدفة، والدرجات المكتسبة، وسياسة منح العلامات أو دليل توزيع الدرجات إن وجد، وتصنيف المؤهل الأكاديمي.

٥ **معلومات عن دور المؤهل الأكاديمي:** ويشمل كون المؤهل وسيلة لمتطلب دراسة أعلى أو وضع حامل المؤهل المهني.

٦ **معلومات إضافية:** وتشمل المعلومات الإضافية التي ترى المؤسسة التعليمية تقديمها ومصادر الحصول على أي معلومات أخرى.

٧ **توثيق الملحق:** التاريخ، والتوقيع، ومسؤولية أو منصب صاحب التوقيع، وختم المؤسسة التعليمية الرسمي.

٨ **معلومات عن التعليم العالي الوطني في الدولة:** ويشمل أن توضح المؤسسة التعليمية التي تصدر ملحق الشهادات كيف تتعامل مع النموذج الخاص بذلك في متطلبات ملحق الشهادات.

٢-٣-٤ الإطار الوطني للمؤهلات

توجد نماذج كثيرة لعدد من الدول التي تمكنت من إعداد الإطار الوطني للمؤهلات مثل الجزء الفلمنكي من بلجيكا وألمانيا وإيرلندا، وهولندا، وإسكتلندا، و(إنجلترا وويلز). ويمكن إعداد الإطار الوطني للمؤهلات لأي دولة في عدة مراحل يمكن إيجازها في الخطوات العشر التالية:

١ **بداية القرار:** ويكون من قبل الجهة المسؤولة في وزارة التعليم العالي، الوزير مثلًا.

٢ **وضع جدول الأعمال:** وفيه هدف الإطار الوطني للمؤهلات، ووضع متطلبات تقرير فرقة العمل في هذا الخصوص.

٣ **ترتيب عملية الإعداد:** تحديد الجهات المعنية، وتكوين فريق العمل لإنجاز الإطار.

٤ **تصميم الملف:** المستوى الهيكلي، والمستوى الوصفي (المنتجات التعليمية)، ومجال الوحدات المعتمدة.

٥ **المناقشة والاستشارات:** مناقشة الاستشارات الوطنية، وقبول التصميم من قبل المعنيين.

٦ **الموافقة:** ويكون ذلك حسب الإجراءات الوطنية في الدولة مثل : الوزير، أو الحكومة، أو الجهات التشريعية المعنية.

٧ **إدارة الإطار الوطني:** ويكون بإنشاء وحدة مهمتها التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وهيئة الجودة أو الاعتماد.

٨ **التطبيق على مستوى البرامج المؤسسية:** وفيه تصاغ البرامج الدراسية في التعليم العالي بأسلوب النتائج العلمية (learning outcomes).

٩ **تضمين المؤهل في الإطار الوطني للمؤهلات:** ويكون ذلك من خلال الاعتماد أو استخدام ما ورد في بيان (برلين) في هذا الخصوص.

١٠ **التوثيق الذاتي:** ويكون ذلك بالمقارنة مع الإطار المقترح لمنطقة التعليم العالي الأوروبي (EHEA)، أو المقاربة مع دورة (بولونيا) (Bologna cycle)، أو الدراسة التجريبية لذلك.

٢-٤ إعلانات المتابعة لعملية (بولونيا)

تابع المعنيون في وزارات التعليم والمعنيون بالتعليم العالي في أوروبا اتفاقية (بولونيا)، ١٩٩٩م، وقبلها إعلان (السوربون)، ١٩٩٨م، تنفيذ نشاط كل سنتين لمتابعة التقدم في عملية (بولونيا)، وهي كما يلي:

- إعلان (براق) في عام ٢٠٠١م.
- إعلان (برلين) في عام ٢٠٠٣م.
- إعلان (بيرجن) في عام ٢٠٠٥م.
- إعلان (لندن) في عام ٢٠٠٧م.

وسنتعرض لما ورد من هذه البيانات بإيجاز غير مخل؛ فيما يلي:

٢-٤-١ إعلان (براق) في ٢٠٠١م

أسهمت في اجتماع بيان (براق) (Porag Community) ثلاث وثلاثون دولة أوروبية بالإضافة إلى كل من: كرواتيا، وقبرص، وتركيا التي قُبلت أعضاء في الاتفاقية، وكان الهدف هو متابعة التقدم في اتفاقية (بولونيا) التي مضى عليها سنتان، بالإضافة إلى التخطيط للمضي قدماً في التعامل مع صعوبات تطبيقها. كما شارك في الاجتماع عدد من المنظمات الأوروبية مثل:

- المجلس الأوروبي (European Council).
- اتحاد الجامعات الأوروبية (EUA).
- الاتحاد الأوروبي لمؤسسات التعليم العالي (EURASHE).
- الاتحاد الأوروبي للطلبة (ESIB).

وقد أكد بيان (براق) على ثلاثة عناصر من عملية (بولونيا)، وهي:

١ تنمية التعليم مدى الحياة.

٢ إشراك مؤسسات التعليم العالي والطلبة في العملية.

٣ تعزيز منطقة تعليم عال أوروبي.

٢-٤-٢ إعلان (برلين) في ٢٠٠٣م

عُقد الاجتماع لإعلان (برلين) (Berlin Community) في سبتمبر من عام ٢٠٠٣م، وشاركت فيه سبع دول أخرى هي: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وهي جمهوريات يوغسلافيا السابقة، بالإضافة إلى مقدونيا، والهولي سي (Holy Sea) وروسيا، وصربيا، والجبل الأسود. ولذلك يُعد هذا الاجتماع مهمًّا في تاريخ عملية (بولونيا)، وقد حدد الإعلان أولويات لعمليات (بولونيا) تمثلت فيما يلي:

١ البدء في تطبيق نظام المرحلتين في التعليم العالي.

٢ التوسع في الوصول إلى إطار للمؤهلات الأوروبية في التعليم العالي.

٣ شمول درجة (الدكتوراة) كمرحلة ثالثة في التعليم العالي.

٤ العمل على ربط التعليم العالي الأوروبي بالبحث العلمي في أوروبا.

٢-٤-٣ إعلان (بيرجن) في ٢٠٠٥م

وصل عدد الدول الموقعة على اتفاقية (بولونيا)، في مايو ٢٠٠٥م إلى (٤٥) دولة، بالإضافة إلى: أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، وملدافيا، وأوكرانيا. ويعد اجتماع (بيرجن) خطة في تبني معايير وأدلة ضمان الجودة في منطقة التعليم العالي الأوروبي. وشارك في الاجتماع الشبكة الأوروبية لضمان الجودة (ENQA)، بالإضافة إلى منظمات أخرى. وفي بيان (بيرجن) (Bergen Community) وهي ثاني أكبر مدينة في النرويج، توسع الوزراء في أولوياتهم لعام ٢٠٠٧م، لتشمل ما يلي:

١ تقوية البعد الاجتماعي، وإزالة العوائق أمام الحراك التعليمي.

٢ تطبيق معايير وأدلة ضمان الجودة كما تتطلبها الشبكة الأوروبية لضمان الجودة.

٣ المنح والاعتراف بالدرجات المشتركة.

٤ تبني أساليب مرنة لطرق التعليم العالي، بما في ذلك تبني إجراءات لاحتساب التعليم السابق .

٢-٤-٤ إعلان (لندن) ٢٠٠٧م

يعد اجتماع (لندن) المعقود في السابع والثامن من مايو ٢٠٠٧م الأساس لأول مؤسسة نظامية لدعم تطبيق عملية (بولونيا)، وهي السجل الأوروبي لضمان الجودة الأوروبي (EQAR)، وهو سجل لكل مؤسسات ضمان الجودة الأوروبية التي تلتزم بمعايير ضمان الجودة الأوروبية. تضمن إعلان (لندن)

كذلك التزام الوزراء بتفعيل البعد الاجتماعي من خلال اقتراح خطط تفعيل وطنية، ورصد لمدى فاعليتها، و تضمن البعد العالمي لمنطقة أو فضاء التعليم العالي الأوروبي.

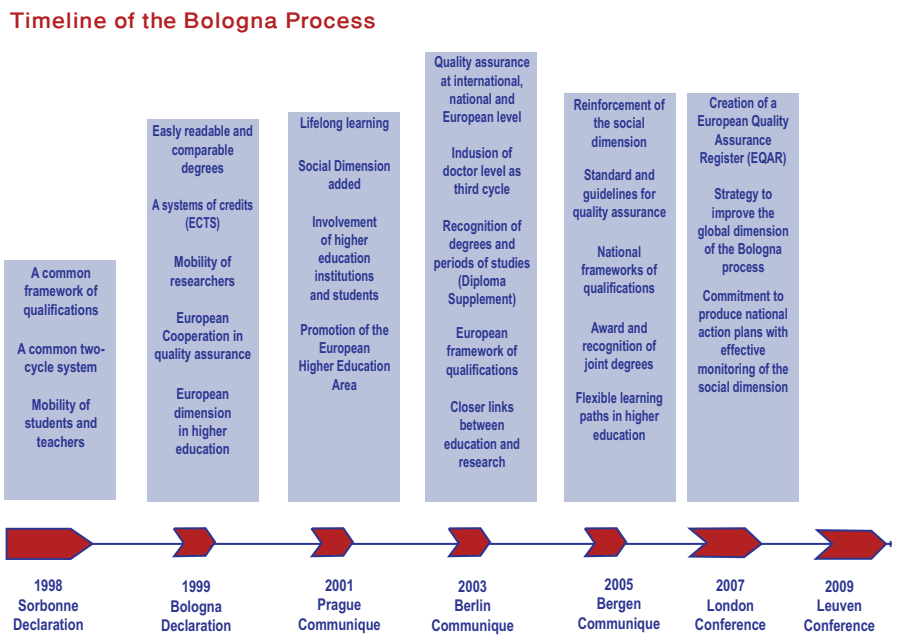

المصدر :

Higher Education in Europe (2009): Developments in the Bologna Process

الفصل الثالث

تطور عملية (بولونيا) في دول الاتحاد الأوروبي وخارجه

تطور عملية (بولونيا) في دول الاتحاد الأوروبي وخارجه

٣-١ تطور عملية (بولونيا) في التعليم العالي في أوروبا حتى ٢٠٠٩م

يشهد تقدم عملية (بولونيا) ومقوماتها أو دعائمها الأخرى في أوروبا متابعة كبيرة في كثير من مراكز البحث في التعليم العالي، أو الجامعات الأوروبية، وربما غير الأوروبية أحيانا. وهذه الدعائم هي بناء الترابط في درجتي (البكالوريوس) و(الماجستير)، ونظام نقل الوحدات الأوروبي (ECTS)، وملحق الدرجات الأكاديمية (diploma supplement)، والإطار الوطني للمؤهلات (national qualification framework)، وحراك الدعم الطلابي.

يشير (جان فيجل) (Jan Figel) مدير التعليم والتدريب والثقافة والشباب في مفوضية الاتحاد الأوروبي في مقدمته لتقرير الوكالة التنفيذية للتعليم والتخاطب المرئي والثقافة [1] (EACEA 2009) إلى أن عملية (بولونيا) تقود عملية الإصلاح والتطوير للتعليم العالي الأوروبي في التاريخ المعاصر، وأن الاتحاد الأوروبي أكد على أن التعاون بين الحكومات والمؤسسات التعليمية المتناظرة أساساً وضروريًّا على التداخل والتآزر الاجتماعي والاقتصادي، بما يلبي الطموحات الفردية، ويوفر مقومات الازدهار. وقال: «إن هذا التقرير هو مراجعة توثيقية وتقويمية لتقدم إعلان (بولونيا) في دول الاتحاد الأوروبي بعد مرور عشر سنوات على البدء بتطبيقها، إن عملية (بولونيا) توصلت إلى أوروبا، - مثل أي جزء في العالم - تواجه تحديات كارثة مالية عالمية، وأنه مهما تكن النتائج المتوقعة والمقاييس لها أو الحلول المقترحة فإن التعليم والتعليم العالي هو الأساس لترتيبات الخروج من هذه الأزمة، وهو ضمان مقومات النمو والتقدم في كل دول العالم».

وسنوجز فيما يلي التقدم في هذه المجالات:

أ) عملية (بولونيا): كما أشار التقرير سالف الذكر إلى أن التقدم في عملية (بولونيا) في أوروبا مستمر، والإصلاحات في أنظمة التعليم العالي في الدول الأوروبية تسير نحو تحقيق أهداف عملية (بولونيا). كما أن بعض التحديات قد تظهر بسبب هذه الإصلاحات والتطوير، ولكن على الدول الأوروبية تبادل الخبرات ومحاولة التقارب في أنظمتها التعليمية؛ لزيادة الحراك التعليمي، والعمل على تماثل الأنظمة لمصلحة المتعلم الأوروبي.

ب) تسلسل الدرجات (LMD): فيما يختص ببرنامج تسلسل الدرجات الأكاديمية في مراحلها أو دوراتها الثلاث (البكالوريوس والماجستير والدكتوراة) فقد ظهرت في كل الدول الأوروبية وفي

(1) Figel, Jan. (2009). http://ec.europa.eu/commission_barroso/figel/headlines/headlines_archive/headlines_01_05_en.htm

جامعاتها جميعاً، إلا إنها لم تمتد لبعض التخصصات مثل : تخصصات الطب، والهندسة، والهندسة المعمارية. في برنامج الـ (ل م د) أو الـ (L M D)، تكون (البكالوريوس) بواقع (١٨٠) وحدة أكاديمية أوروبية معتمدة أو (١٨٠) وأأم، أي : (١٨٠ ECTS)،أو ثلاث سنوات في ١٩ دولة، بينما فضلت (١١) دولة البديل لذلك وهو (٢٤٠) وأأم أي : نموذج السنوات الأربع لمرحلة (البكالوريوس). في المقابل فإن المرحلة الثانية أو (الماجستير) لقيت إقبالاً كبيراً، حيث تبنت (٢٩) دولة نظام (الماجستير) في (١٢٠) وأأم، أي : سنتين. أما الدول التي تبنت في الغالب المرحلتين (٣+٢) أي : (١٨٠+١٢٠) وأأم فقد وصلت إلى (١٧) دولة ، كما تعمل (٢٢) دولة في صور مختلفة من الهيكل العام لهذه الصيغة. كما يلاحظ أن التعليم التقني (ISCED 5B)، أو التعليم بعد الثانوي من النوع « ب » الذي يقدم خارج الجامعات لم يلتزم بعملية (بولونيا)، وإن كانت في عشر دول جهود لتنظيمه فيما يماثل ذلك.

ج) نظام الوحدات الأكاديمية الأوروبية المعتمدة (ن وأأم) : يعد تقدم الدول الأوروبية في تبني هذا النظام في حساب الوحدات المكتسبة أو المنقولة متميزًا، حيث أخذت به جميع الدول في مستوى التعليم الجامعي الأكاديمي. يعتمد هذا النظام على نتائج التعلم (learning outcome) والعبء الدراسي للطالب (student workload)، ولكن يبدو أن نتائج التعلم لم تكن واضحة لبعض المؤسسات التعليمية ولم ينتشر استخدامه، كما أن العبء الدراسي صعب التطبيق أحيانًا. وبالتالي فلا بد من تعاون الجامعات وكليات التعليم العالي في سبيل تيسير استخدام هذا النظام، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن دليل استخدام (ECTS) وتبادل الخبرات في الممارسات الناجحة أسلوب جيد في دعم هذا النظام.

د) ملحق الشهادات : أو ما يعرف بـ (diploma suplement) أو (DS)، وقد توسع تقديم ملحق الشهادات، وأصبحت إجبارية في أغلب دول اتفاقية (بولونيا)، بل إن هذه الخدمة تقدم في الغالب بدون تكاليف إضافية وباللغات الأوروبية المختلفة، ولكن التطبيق الحثيث والسليم لها يختلف من دولة إلى أخرى، ويثير كثيرًا من التساؤلات، ويحتاج إلى مراجعة.

لقد اتفق وزراء اتفاقية (بولونيا) ـ فيما يختص بملحق الشهادات ـ في برلين في سبتمبر عام ٢٠٠٣م أن يكون تطبيقها بالكامل عام ٢٠٠٥م. ومع ذلك لم تتمكن بعض الدول من هذا الجزء الأساس واليسير، بالرغم من تحقق النتائج المادية والتنظيمية لذلك. من الملاحظ أنه حتى في الدول التي طبقت ملحق الشهادات لم تقم بعملية رصد لاستخدامها في مؤسسات التعليم العالي وفي سوق العمل من قبل جهات التوظيف، وبالتالي فالنتيجة لذلك غير محددة بالكامل عند المؤسسات التعليمية والموظفين والخريجين، وذلك في عدم استفادتهم في الغالب من هذه العملية.

هـ) الإطار الوطني للمؤهلات : والمقصود به (National Qualifications Frameworks) أو (NQF). لقد التزم الوزراء في اتفاقية (بولونيا) بالعمل على تطوير الإطار الوطني للمؤهلات في كل دولة؛ ليتقارب أو يتطابق مع منطقة التعليم العالي الأوروبية وذلك في اجتماعهم في (بيرجين) (Bergen) من عام ٢٠٠٥م . كان في ذلك الوقت لا يوجد إلا عدد محدود من الدول التي لها إطار وطني للمؤهلات، وبعض الدول تعمل على ذلك، ولكن في هذا العام ٢٠٠٩ فإن معظم الدول طورت لها إطاراً وطنيًّا للمؤهلات. ولقد تمكنت خمس من الدول من إنهاء أطرها الوطنية للمؤهلات، وأصبحت واضحة المقارنة مع الإطار الأوروبي للمؤهلات وإعادة صياغة برامجها على أساس أطرها، كما أن بعض الدول أنهت ذلك حديثاً وبعضها لا يتوقع منها تنفيذ ذلك قبل عام ٢٠١٢م. وعلى عكس ما هو ملاحظ في ملحق الشهادات الذي ينحصر في عملية تقنية بسيطة فإن موضوع تغيير إطار المؤهلات يتطلب جهداً كبيراً. لقد قللت بعض الدول من متطلبات التغيير، وواجهت ـ فيما بعد ـ حاجتها إلى الاستشارة ومشاركة المجتمع، وأن فهم الإطار وتحديد هدفه أمر ضروري لتطبيقه. والملاحظة الأخيرة أنه مع أن قليلاً من الدول تمكنت من إنهاء متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات إلا أن المتوقع أن تنهي بقية الدول ذلك مع نهاية ٢٠١٠م.

و) الحراك الطلابي وتمويله : من العجيب أنه ـ وبعد عشر سنوات من تطبيق الفضاء الأوروبي أو المنطقة الأوروبية في التعليم العالي، التي هدفت إلى أن يستفيد الأوروبي من خدمات وخبرات التعليم العالي خارج دولته ـ لا زالت المعلومات عن حركة الطلبة قليلة، كما لم تتوافر معلومات كافية عن الحوافز والمعوقات للحراك الطلابي داخل أوروبا. ربما يعود ذلك إلى أن معظم الدول تجمع معلومات عن جنسيات المسجلين في الدراسة الجامعية وليس متابعة حركتهم، وبالتالي قد يجعل تقدير هذا الأمر على عملية (بولونيا) غير معروف بالدقة المطلوبة.

كما لا تقل صعوبة عملية التعرف على الحراك الطلابي والدعم الطلابي المتوافر له في الدول الأوروبية عن ذلك. فعلى سبيل المثال سمحت بعض الدول أن تنتقل المنحة مع الطالب لو انتقل للدراسة الجامعية خارج دولته، فيما خصصت بعض الدول منحًا أو ترتيبات خاصة لمن يدرس خارج دولته، وبعضها عملت ترتيبات مختلطة للمنحتين، كما نلاحظ أن دراسة الطالب خارج دولته قد تكون عملية معقدة و تستغرق وقتًا طويلًا نوعًا ما. كما أن التوصية بزيادة الدعم الحكومي للحراك الطلابي يحتاج إلى دراسات في كل دولة؛ لتراعي المتطلبات الأخرى والأولويات الملقاة على ميزانياتها، بما في ذلك زيادة المشاركة المجتمعية داخل الدولة في التعليم العالي، ونظرًا لزيادة الطلبات على المال العام من جهات أخرى، وللانحسار الاقتصادي الحالي، و لتوجهات الدول على تحميل الطالب نصيبًا من التكلفة في التعليم العالي، فإنه لا بد من إعطاء الموضوع عناية أكبر، وجعله من الأولويات في هذه الدول.

٢-٣ وضع التعليم العالي في الدول المغربية في ظل عملية (بولونيا)

تبدي الدول المغربية ـ وخاصة تونس، والجزائر، والمغرب ـ اهتمامًا كبيرًا بالتغيرات والمستجدات في الاتحاد الأوروبي، وفي مقدمتها التحولات المعاصرة فيما يختص بعملية (بولونيا) والبرامج المسندة لها. ولعل هذا الاهتمام يعود إلى قرب هذه الدول من الاتحاد الأوروبي، ولوجود جالية مغربية كبيرة في دول الاتحاد الأوروبي، كما أن الحراك التعليمي نشط بين دول المغربية ودول الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك يمثل الطلبة المغربيون الدارسون في الدول الاتحاد الأوروبي نسبة كبيرة من الطلبة المغاربيين الدارسين في الخارج.

تسهم الدول المغربية بدور رئيس في عدد من الاتفاقيات الأوروبية الثنائية بين دولها ودول الاتحاد الأوروبي أو الإقليمية مثل :الشراكة الأوروبية المتوسطية والاتفاقيات المرافقة لها (Euro-Mediterranean Partnership and Association Agreements)، وخطط العمل وسياسات الجوار الأوروبي (The Action Plans and the European Neighborhood Policy). والآن نستعرض المواءمة المغاربية في التعليم العالي لاتفاقية (بولونيا) والاتفاقيات المساندة لها .

١. أصدر وزير التعليم العالي والبحث العلمي في جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية في ٢٣ يناير ٢٠٠٥م قراراً يحدد تنظيم التعليم، وضبط كيفية مراقبة المعارف والكفاءات والانتقال في دراسات الليسانس (نظام جديد).

٢. ركز القرار الوزاري الجزائري على تطبيق اتفاقية (بولونيا) (الفضاء الأوروبي في التعليم العالي) على مرحلة (البكالوريوس) أو (الليسانس)، ربما تمهيداً لتطبيقها على المراحل في الدراسات العليا فيما بعد وهي (الماجستير) و(الدكتوراة).

٣. حدد القرار توزيع مرحلة (البكالوريوس) على ثلاث سنوات أو ستة فصول أشار إليها بالسداسيات، على أن يُخصص السدسان الأول والثاني للإعداد العام، والسدسان الثالث والرابع للإعداد المتقدم، والسدسان الأخيران للتخصص.

٤. حدد القرار أسلوب الانتقال بين السدس الأول والثاني، وقواعد معالجة الرسوب، وقواعد الانتقال إلى السنة الثانية، أو الإعداد المتقدم والسنة الثالثة التخصصية.

٥. أشار القرار إلى أن درجة (الليسانس) تنتهي بنوعين من الدرجات، إحداهما (بكالوريوس) أكاديمي يؤهل حامله لمواصلة دراسة (الماجستير)، والآخر مهني يتم إعداده بالتعاون والتنسيق مع الجهات الموظفة، و يجب أن ينتقل حامله إلى العمل.

٦ قرر النظام التعليمي الجديد أن دراسة (الماجستير) تستغرق سنتين، وتتكون من أربع مراحل أو فصول، ويقدر العبء الدراسي فيها بـ (١٢٠) وحدة، بمعدل ثلاثين وحدة في الفصل الدراسي.

٧ أشار النظام إلى وجود نوعين من (الماجستير)، أحدهما أكاديمي والآخر مهني، ويكون القبول في برنامج (الماجستير) المهني لمن حصل على (بكالوريوس) مهني أوبعد، أو (بكالوريوس) أكاديمي، أي: (الجامعي المعتاد) و أن يكون مارس العمل واكتسب خبرة.

٨ يُعدّ هذا القرار جزءًا من مشروع للتغيير في التعليم الجامعي و التعليم العالي تبنته دول الاتحاد الأوروبي تحت اسم اتفاقية (بولونيا) (Bologna)أو عملية (بولونيا)، كما تشير إليها كثير من أدبيات التعليم العالي ومنشوراته في أوروبا.

٩ يبدو من كثير من معالم النظام وفقرات قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر تماثل التطبيق الفرنسي لاتفاقية (بولونيا) مع ما تبنته الجزائر في تعليمها الجامعي لمرحلة (البكالوريوس) أو (الليسانس).

٣-٣ نظام التعليم العالي (ل م د) في الدول المغربية

جاءت ترجمة الرمز لنظام (L M D) بالـ(ل م د) في كثير من الدراسات والعروض في دول المغرب العربي، وسنستخدمها في هذه الدراسة وبالمعنى نفسه.

وكما هي الحال في كثير من الدول العربية والأوروبية، تعول الدول المغاربية على التعليم العالي كثيراً في دعم التنمية المجتمعية، والبشرية، والاقتصادية وذلك من خلال توفير وتأهيل الأطر في جميع القطاعات، وتجسيد المشاريع الإستراتيجية، وتطوير مستوى الأداء، تمتد هذه النظرة للتعليم العالي إلى جميع القطاعات تقريبًا، عن طريق البحث العلمي وتنمية قدرات الإنسان في الجوانب المادية أو الإنسانية.

ويواجه التعليم العالي في الجزائر، ودول المغرب العربي صعوبات متعددة، كما يراها مزيان محمد و ماحي إبراهيم (٢٠٠٩م)، من هذه الصعوبات عملية تأهيل أعضاء هيئة التدريس، ومحدودية وسائل التعليم، وطبيعة بناء البرامج، وقلة محتويات بعض المكتبات، وضعف الخدمات الطلابية، وتواضع خدمات الإنترنت. ويشير الباحثان إلى أنه ما زال يوجد تواصل قوي بين الدول المغربية ودول الاتحاد الأوروبي، حيث لا يزال عدد من الطلبة الأوروبيين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي في الدول المغاربية، ومنها الجزائر التي كانت تصل نسبة الطلبة الأجانب في جامعتها في عام ١٩٦٣م ـ أي العام الذي استقلت فيه من الاستعمار الفرنسي ـ إلى ٨٩٪ وتناقصت هذه النسبة، كما زادت أعداد الجامعات وكليات التعليم العالي فيها.

وقد مر التعليم العالي في الدول المغربية عبر العديد من الإصلاحات والتطور كميًّا ونوعيًّا، وربما شعر بعض المعنيين بالتعليم العالي غلبة أو انتشار المدرسة الأمريكية في التعليم العالي، ومرافقته لتفوق علمي كبير، و شعور الاتحاد الأوروبي بأهمية الرجوع إلى الركون على التنمية العلمية و التكوين الإنساني على وجه الخصوص.

ويشير بعض الباحثين في دول المغرب العربي إلى أن من أبرز دواعي تبني النظام الأوروبي وخاصة (ل م د)، ما يلي:

١. زيادة أعداد الطلبة في التعليم العالي، مع تأهيل ناقص عن متطلبات السوق والهيئات التخصصية.
٢. ارتفاع الهدر التعليمي من خلال معدلات الرسوب والتسرب، وارتفاع تكلفة وتمويل التعليم العالي .
٣. ضعف وتيرة التجديد والإصلاح في البرامج الأكاديمية وفي إدارة التعليم العالي وأساليب تمويله.
٤. قلة الروابط بين الجامعة ومجتمعها أو سوق العمل وبرامج التنمية الأخرى، ومحدودية المشاركة من المعنيين (stakeholders) في التخطيط والإدارة في التعليم العالي.
٥. عدم التكامل في برامج مؤسسات التعليم العالي داخل الدولة الواحدة، أو على مستوى دول المغرب العربي.
٦. المركزية في الإدارة الجامعية على مختلف مستوياتها.
٧. التفاعل والحراك البشري للدراسة والعمل أو السياحة، وخاصة بين دول المغرب العربي ودول جنوب أوروبا مثل : فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، وبلجيكا من بين دول أوروبية أخرى.
٨. العمل على التماثل مع أنظمة التعليم العالي المجاورة وخاصة أوروبا، واللحاق بالظواهر والتوجهات العالمية الكبيرة.

جدول (٢): تاريخ اعتماد نظام الدرجات الأكاديمية الأوروبية في التعليم العالي في دول المغرب العربي

البلدان	سنة اعتماد (ل م د)	عدد مؤسسات التعليم العالي
جمهورية الجزائر الديمقراطية	٢٠٠٤	٦٤
الجمهورية المغربية	٢٠٠٣	١٨
الجمهورية التونسية	٢٠٠٥	١٤

المصدر: مزيان محمد و ماحي إبراهيم (٢٠٠٩م)[١]

٤-٣ وضع التعليم العالي في لبنان في ظل عملية (بولونيا)

من الملاحظ أن لبنان من أكثر الدول العربية تأثراً وتأثيراً في أوروبا، وقد أبدى لبنان رغبة في تطبيق كثير من التوجهات الأوروبية في التعليم العالي. وللتقارب اللبناني أو العربي الأوروبي بعد سياسي وهو توثيق العلاقة بين لبنان والعالم العربي مع أوروبا، وهي الصفة الطبيعية الأخرى للبحر الأبيض المتوسط، والدليل الحسي على ذلك هو التقدم في المسار الأوروبي ـ المتوسطي، والشراكة الأوروبية المتوسطية التي وقعت عام ٢٠٠٣م، والدعوة الفرنسية إلى اتحاد أو تنظيم لدول المتوسط.

وفي هذا السياق كان عقد مؤتمر بعنوان «لبنان وفرنسا في المحيط الأوروبي للتعليم العالي» في ٢٠٠٤/٢/٥م في المعهد العالي للإدارة والاعمال في (كليمنصو) في لبنان؛ بهدف اعتماد الحراك الأكاديمي على مستوى المجموعة الأوروبية، والاعتراف بالوحدات المتراكمة، من أجل أن يكون لهما أثر في رفع مستوى التعليم. وقد أشير في المؤتمر إلى أن أهداف الاتحاد الأوروبي ضمان حرية التنقل وتشجيع الطلاب على الدراسة في الأمكنة التي يرونها مناسبة.

وكان من دواعي عقد المؤتمر الصعوبات الموجودة في النظام الأوروبي للتعليم في مراحل (البكالوريوس)، الدراسات العليا و(الدكتوراة)، والأسئلة التي تطرح حول التحولات في الفضاء الأوروبي للتعليم العالي، ولذلك ظهرت أهمية أن يعمل الطرفان اللبناني والأوروبي على تبادل التجارب وإيجاد الوسائل التطبيقية الملائمة.

كما أشير في المؤتمر إلى حيوية العلاقة الثقافية القائمة بين لبنان وفرنسا خصوصاً في المجال الجامعي، الذي ينتج تعاوناً غنيًّا ومثمراً يتناسب مع النوعية التي تطمح إليها الجامعات اللبنانية المرتكزة على عراقة طويلة في مجال التعليم الأكاديمي. بالإضافة إلى العمل على توطيد الشراكة وتبادل الأفكار بين الجامعات، كما يشكل تجسيداً للسياسة الأوروبية لفرنسا في لبنان.

(١) مزيان محمد وماحي إبراهيم (٢٠٠٩م). نظام التعليم العالي (ل م د) في الدول المغاربية، الجزائر نموذجًا، جامعة وهران – الجزائر، تم عرضه في المؤتمر الإقليمي العربي للتعليم العالي في القاهرة.

وكان من توصيات المؤتمر أهمية إسهام لبنان الفاعل والسريع في المنطقة الأوروبية في التعليم العالي، التي تكمن في تبني الهيكليات المشتركة للتعليم العالي على مستوى (البكالوريوس) و(الماجستير) و(الدكتوراة)، بالإضافة إلى تطوير التعليم المتراكم وفق المنهج الأوروبي للأرصدة أو الوحدات الأكاديمية المعتمدة.

ورأى المؤتمرون أن تنظيم هذا المؤتمر هو للإجابة على اهتمامات الشراكة مع اللبنانيين. كما أن وضع الإصلاحات الأوروبية لنظم التعليم العالي ونقل هيكلياتها التي كان بعضها مطبقًا في لبنان أو في طور التطبيق تعني المسؤولين اللبنانيين أولًا، ولهذا لزم أن يكونوا مطلعين على هذه التجربة التي تطبق الآن في فرنسا.

وأكد الجانب الفرنسي في ذلك المؤتمر على أهمية البحث في النظام الجامعي اللبناني، لكونه المصدر المثالي لتخريج النخبة، كما أنه يمكن الاعتماد على فرنسا في مساندة لبنان، ومواكبته لوضع إصلاحات تمكنه من فتح الطريق أمام شراكة مع مجموعة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وتطرق المجتمعون إلى برنامجي التعليم العالي الأوروبي المفتوحين أمام الطلبة اللبنانيين وهما : برنامج (تمبوس) (Tempus) الذي يمول البرامج الأوروبية المشتركة من دراسات منهجية، ومنح شخصية مع مؤسسات تعليم عال خارج أوروبا. ومن المهم الإشارة إلى أن الميزانية المخصصة للبنان في العام ٢٠٠٣ /٢٠٠٤م بلغت (٣) ملايين يورو، حصل خلالها نحو (٤٠) طالباً لبنانيًّا على منح شخصية لإكمال دراستهم في الخارج . أما البرنامج الثاني فهو برنامج جديد (إيراسموس) العالمي للمنح الدراسية في الجامعات الأوروبية (Erasmus) الذي يتيح للطلاب متابعة دروسهم العالية في الجامعات الأوروبية، كما يشجع الطلاب والباحثين الأوروبيين على الانتقال نحو البلدان الأخرى، و مدة هذا البرنامج هي خمس سنوات، وتبلغ كلفته نحو(٢٣٠) مليون يورو.

من البدهي أنه سيكون لاعتماد الحراك الأكاديمي للطلاب على مستوى المجموعة الأوروبية والاعتراف بالوحدات الدراسية المتراكمة أثر بارز في رفع مستوى التعليم. إضافة إلى نشر ثقافة الجودة، ووضع آليات لتأمينها، وإلمام بالتجارب الأوروبية عمومًا والفرنسية خصوصاً، وإطلاعهم على العقبات والإيجابيات والسلبيات لهذه التجربة.

وتمر منظومة التعليم العالي في لبنان بمرحلة إعادة تنظيم التعليم العالي الحكومي والخاص، عبر مراجعة كاملة للأنظمة والتشريعات ودراسة آليات للتقييم والاعتماد، ووضع معايير يتم على أساسها تقييم البرامج والمؤسسات. بالإضافة إلى جهود المؤسسات في التعليم العالي على التعاون الكامل والتوأمة مع مؤسسات التعليم العالي في الخارج لجهة الاعتراف الكامل بالشهادات.

إضافة إلى التأكيد على أن تكون أولويات الدعم للبرامج التي ترتكز على تطوير برامج ضمن نظام الوحدات التراكمية الأوروبي الجديد، وتنظيم حلقات الدراسة الجامعية، وتطوير وسائط تربوية

جديدة لدراسة (الدكتوراة)، وعلى وضع دراسات حول الإدارة الجامعية والمالية للمؤسسة في مؤسسات التعليم العالي، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات، مع إدخال أنظمة ضمان الجودة، وعلى تطوير آليات ومعايير أكاديمية في كل القطاعات كمرجعية لتقييم البرامج والمؤسسات.

وقد لوحظ في السنوات القليلة الماضية التجاوب الكبير من كثير من الجامعات اللبنانية الخاصة، وحتى الجامعة اللبنانية بالعمل على تطبيق إعلان واتفاقية (بولونيا)، بما في ذلك نظام نقل الوحدات وملحق الدرجات وتسلسل الدرجات الأكاديمية، أو العمل على أن يكون التعليم العالي فيها قابلاً للمقارنة بنظام التعليم العالي الأوروبي. يتضح ذلك في الجامعات الجديدة والجامعات التي تماثل التعليم العالي الأوروبي، أو تربطها بفرنسا أو دول أوروبا الأخرى اتفاقات، أو تعمل على الاستفادة من برامج تبادل الطلبة والمنح المتوفرة للأجانب في برنامج (تمبوس) الدولي.

٣-٥ موقف التعليم العالي في أمريكا الشمالية من عملية (بولونيا)

يوجد تنافس واضح في استقطاب الطلبة الأجانب للدراسة في الجامعات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا الشمالية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛ لضخامة حجم التعليم العالي فيها. ولعل من أبرز دوافع الاستقطاب العوائد المالية من الرسوم والمصاريف الأخرى المرافقة للدراسة، والإسهام في البحث العلمي بتكاليف أقل، وجذب المبدعين أو ما يشار إليه بـ (صيد الرؤوس) (head hunting)، والاحتفاظ بعدد من الطلبة المبدعين في دول مقر دراساتهم الجامعية، أو ما تشير إليه الأدبيات بـ (هجرة العقول) (brain drain) من الدول النامية أو الدول الأقل نموًّا، ويكون ربح عقول (brain gain) بالنسبة للدول المتقدمة. وتعمل (اليونسكو) ومنظمات أخرى على أن تكون هذه العملية تدوير عقول (brain circulation).

وتشير بيانات عام ٢٠٠٣م إلى أنه بلغ عدد الطلبة الذين توجهوا من الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة الأميركية نحو (٥٠٠) ألف، إضافة إلى (٤٠٠) ألف طالب من مختلف القارات إلى الاتحاد الأوروبي. يعود هذا إلى أسباب عدة منها أن العولمة الاقتصادية تؤدي إلى تسهيل انتقال الأشخاص ومن بينهم الطلاب مع أنه توجد عوائق سياسية أمام حركة الانتقال ولاسيما بعد أحداث ١١ سبتمبر، إضافة إلى العوائق الاجتماعية، والاقتصادية، واللغوية، والتقنية. علماً أن من أبرز أهداف الاتحاد الأوروبي ضمان حرية التنقل وتشجيع الطلاب على الدراسة في المكان الذي يرونه مناسباً.

ونظراً للتوسع الكبير في التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، ولمتابعة نظام التعليم العالي في كندا لكثير من التغيرات التي تطرأ على التعليم العالي في الولايات المتحدة، ولكثرة التداخل بين المجتمعين بسبب قربهما الجغرافي وللتواصل الأكاديمي بين المعنيين في كلا البلدين، فقد أدى ذلك إلى تماثل النظامين الكندي والأمريكي في التعليم العالي، ومحاولة الكنديين مقاربة كثير من التوجهات

في التعليم العالي الأمريكي، والعمل على الاستفادة من التجارب الأوروبية في ذات الوقت. كما كان نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة جاذباً لكثير من طلبة العالم سواء من أوروبا أو شرق آسيا أو الشرق الأوسط، وكذلك من أمريكا الجنوبية، فقد أدى ذلك إلى تأثيره الكبير على أنظمة التعليم العالي في العالم. ويشهد المراقب لأنظمة التعليم العالي في العالم أن لانتشار الجامعات الأمريكية أو فروعها في العالم أثراً واضحاً في مقاربة كثير من الجامعات لنظام الساعات المعتمدة الممارس في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية. بدأ التأثير الأمريكي في السنوات بعد عام ٢٠٠٠م بالانحسار قليلًا لأسباب سياسية تخص الولايات المتحدة الأمريكية، أو أثر التقارب والتجانس الأوروبي في التعليم العالي، ولأسباب تنموية أخرى في أماكن متفرقة من العالم مثل كثرة مؤسسات التعليم العالي في الدول التي كانت تصدر الطلبة للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما في الصين ودول شرق آسيا ودول أمريكا الجنوبية والدول العربية.

٣-٥-١ الولايات المتحدة الأمريكية وعملية (بولونيا)

كان الطلبة الأجانب يمثلون نسبة كبيرة في الدراسات العليا في جامعات الولايات المتحدة، حيث كان حوالي (٥٠٪) من طلبة الهندسة، و (٤١٪) من طلبة العلوم الأساسية، و(٢٦٪) من طلبة العلوم الحيوية في الدراسات العليا من الأجانب، وذلك خلال العقدين الأخيرين وحتى بداية القرن الميلادي الحالي. ومن الملاحظ أن عدد القادمين إلى الولايات المتحدة الأمريكية قد انخفض ولأول مرة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤م، وكان الانخفاض للطلبة الأوروبيين حوالي (٥٪) عن السابق، كما أن عدد طلبات الالتحاق بالدراسات العليا في الجامعات الأمريكية قد انخفضت كثيراً عام ٢٠٠٥م.

مثل هذا الانخفاض أثر كثيراً على الدراسات العليا في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية وعلى البحث العلمي ، الذي كان يلقى دعماً كبيراً من عمداء الدراسات العليا في الجامعات، بل إن استقطاب الطلبة الأجانب في الدراسات العليا في الجامعات الأمريكية كان من الأولويات في برامجها وأبحاثها، ومن ذلك العمل على جعل الجامعات الأمريكية جاذبة للطلبة على مستوى العالم.

من المتوقع أن لعملية (بولونيا) دوراً في تنظيم عملية التدرج الأكاديمي والمرونة في التنقل بين الجامعات الأوروبية، ودورها في ضمان الجودة والشفافية في محتوى المقررات وملحق الشهادات؛ مما أدى إلى أن تكون الجامعات الأوروبية محافظة على كثير من الطلبة الأوروبيين، وجاذبة لبعض الطلبة الأجانب من خارج الدول الموقعة على اتفاقية (بولونيا)، وبالتالي أكثر جاذبية وأكثر تنافسية مع الأنظمة التعليمية في التعليم العالي للدول الأخرى. أوجدت اتفاقية (بولونيا) خياراً واضحًا أو أفضلية نسبية للدراسة في أوروبا مقابل الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أثارت عملية (بولونيا) نقاشاً حول المقارنة بين الدرجة الجامعية في ثلاث سنوات مقابل الدرجة نفسها من أمريكا الشمالية في أربع سنوات، كما لا تمثل الدرجة الجامعية في ظل عملية (بولونيا) ١٦ عامًا (١٢ +٤) من الدراسة. كانت الدرجة الجامعية في ثلاث سنوات تعني أنها من جامعة هندية في الغالب، إلا إن هذا لم يعد كذلك؛ بل إن أكثر من أربعين (٤٠) دولة تمنح هذه الدرجة في ثلاث سنوات. وكان لا بد لمؤسسات التعليم العالي الأمريكية من التعامل مع هذا التغيير، لوجود حراك طلابي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وخاصة في منح (فولبرايت) (Fulbright) التي يصل عدد الطلبة الدارسين فيها في الجامعات الأوروبية إلى حوالي (٣٠٠) طالب وطالبة، وكذلك المنح التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في برنامج (تمبوس) العالمي.

وتجدر الإشارة إلى محدودية المعلومات عن الأهداف والمتطلبات والبرامج المساندة لعملية (بولونيا) الأوروبية في الأوساط الأكاديمية في الجامعات الأمريكية. فلم تتوافر معلومات عن دور العملية في ضمان الجودة، وعن البناء الهيكلي للدرجات الأكاديمية. ومع كل هذا فإن عدداً من الجامعات الأمريكية قد قبلت بدرجة (البكالوريوس) في ثلاث سنوات مثل: مدرسة إدارة الأعمال في جامعة (شيكاغو) (University of Chicago) وجامعة (كارنيجي ميلون) (Carnegie Mellon University) وجامعة (كولومبيا) (Columbia University). كما أن كثيراً من الجامعات الأمريكية لم تبد تحفظاً على قبول طلبة التعليم الجامعي من بريطانيا الذي يتم في أغلب التخصصات في ثلاث سنوات. ومع تزايد الجامعات الأمريكية التي تستقبل خريجي طلبة التعليم الجامعي في برامج الدراسات العليا لديها، فإنه لا بد من صياغة موقف أشمل يعتمد على معلومات كافية عن عملية (بولونيا) وأهدافها، وأساليب تطبيقها، والبرامج المساندة لها، والمتطلبات التي تؤسس لها، والشفافية التي توفرها.

لعل التنافس المحموم لاستقطاب طلبة الدراسات العليا وللأثر الذي أوجدته اتفاقية (بولونيا)، فإن من المتوقع أن تبحث الجامعات الأمريكية عن تغيير ما يحدد موقعها في المنافسة في المستقبل القريب.

٣-٥-٢ كندا وعملية (بولونيا)

كان للتغيرات في التعليم العالي الأوروبي وعملية (بولونيا) وقع كبير في كندا؛ مما دعى اتحاد الجامعات والكليات الكندية (Association of Universities and Colleges of Canada. AUCC)[1] أن تعقد اجتماعات ولقاءات لدراسة الاتفاقية، ولتحديد مدى أثرها على التعليم العالي في كندا، وما هو الموقف من هذه العملية إذا تطلب الأمر ذلك. لقد أسهم في الدراسات عن أثر عملية (بولونيا) عدد من المؤسسات المعنية عن التعليم، سواء في الحكومة الفيدرالية أو الحكومات المحلية، وسواء كانت مؤسسات

(1) Association of Universities and Colleges of Canada, AUCC, http://www.aucc.ca/ and AUCC (2009). The Bologna Process and Implications for Canada's Universities, Report of the (2009) AUCC Symposium

تعليمية أو مهنية أوتنمية قوى عاملة ... كما يعمل الاتحاد الكندي للدراسات العليا (AAGS) بإشعار أعضائه بالأنشطة عن تقدم عملية (بولونيا)، وكذلك المؤتمرات الدورية لمتابعتها في أوروبا.

تبنت بعض الجامعات الكندية نظام نقل الوحدات الدراسية الأوروبي (ECTS) من خلال اتفاقات شراكة مع بعض الجامعات الأوروبية، وبعضها قبل الدرجة الجامعية بثلاث سنوات في برامج الدراسات العليا فيها، بل إن بعض الجامعات الكندية تنظر في إمكانية تقديم درجة (بكالوريوس) في ثلاث سنوات. وما يعني الجامعات الكندية هو المنافسة العالمية في التعليم العالي، وتوفير اتفاقية (بولونيا) لمنطقة كبيرة متجانسة النظم في تعليمها العالي.

أوجدت عملية (بولونيا) فرصة لتوفير معلومات أفضل عن تأهيل الطلبة، وبالتالي فإن ذلك يساعد على حسن الاختيار من بين المتقدمين للدراسات العليا في الجامعات الكندية، وفي المقابل أوجدت تحدياً وهو تفضيل الطلبة الأوروبيين للدول الأوروبية الأخرى؛ لتجانس النظام ومعرفتهم به، وانجذاب دول من خارج أوروبا لمنظومة كبيرة وبخيارات أفضل في التعليم العالي في أوروبا، وانضمام كندا للتغييرات الأوروبية في التعليم العالي سيوفر لها فضاء أرحب للتبادل في الطلبة والأبحاث، وتقديم برامج مشتركة، وقبول طلبة في برامج الدراسات العليا فيها.

٣-٦ مواقف بعض الدول من الفضاء الأوروبي الجديد

المتابع لاتفاقية (بولونيا) يلمس بوضوح اهتمام دول الاتحاد الأوروبي بنشر نظام التعليم الأوروبي في التعليم العالي، بما في ذلك البرامج الأخرى مثل : نظم الدرجات العلمية (ل م د)، وبرامج تبادل الطلبة في التعليم العالي وتعميم الدراسات الأوروبية، بالإضافة إلى الجهود الفردية للجامعات الأوروبية، أو جهود الدول الفردية في التعاون مع جامعات أو دول أخرى في التعليم العالي من خارج دول الاتحاد الأوروبي.

وفي تقرير قدم له مدير عام وزارة التعليم والبحث النرويجية من إعداد البروفيسور (بافل زقاقا)، (Zgaga 2006)[1] ، بعنوان « النظر خارجاً: عملية (بولونيا) في التركيبة العلمية، البعد الخارجي لعملية بولونيا».

يمكن إيجاز مواقف بعض الدول الأوروبية والدول الأخرى فيما يخص تطبيق عملية (بولونيا) فيما يلي:

١ تتباين الدول الأوروبية من حيث سرعة تطبيقها لاتفاقية (بولونيا) حتى الدول داخل الاتحاد الأوروبي، ولكن أغلبها يبدي تحمساً ورغبة في التطبيق، وبعضها يعمل على التدرج في تطبيقها.

---

(1) Zgaga , Pavel (2006). Looking out: The Bologna Process in a Global Setting On the "External Dimension" of the Bologna Process. Narwegian Ministry of Education and Research.

٢ التزم كثير من الجامعات في الدول الأوروبية وبعض الجامعات خارج أوروبا ببعض معايير أو مقومات اتفاقية (بولونيا)، بما في ذلك أسلوب احتساب الوحدات الأكاديمية للمقررات، أو بأسلوب قالب للمقارنة مع نظام الوحدات الأكاديمية المستخدم في أوروبا. وتعامل كذلك كثير من الجامعات بإيجابية كبيرة في نظام نقل الوحدات الأكاديمية الأوروبي ومع ملحق الشهادات، وكذلك مع البرامج الأوروبية الأخرى في البعثات الدراسية من خلال برنامج (تمبوس)، وبرنامج (تمبوس) العالمي والدراسات الأوروبية، أو برنامج (جون مونيه).

٣ أبدى كثير من الجامعات البريطانية تردداً في تطبيق اتفاقية (بولونيا)، ولم تجر تغييرات ذات بال على نظامها التعليمي الجامعي، بل توسعت بعض الجامعات في متطلب السنة الإعدادية أو برامج الإعداد للتعليم الجامعي لكل من حصل على الثانوية في (١٢) عاماً أو ما يسمى بالـ(UK4). وتشمل هذه البرامج تقوية في اللغة الإنجليزية وبعض العلوم الأساسية مثل: الرياضيات، والحاسب الآلي، والفيزياء، والكيمياء، وخاصة في التخصصات العلمية، وما تزال أغلب جامعاتها تقصر القبول في الطب على الحاصلين على الثانوية من إنجلترا التي تستغرق عادة (١٣) عاما من الدراسة في التعليم العام. أما الجامعات الإسكتلندية فما زالت تمنح (البكالوريوس) في أغلب التخصصات في أربع سنوات من الدراسة الجامعية بعد الثانوية الإسكتلندية التي تستغرق الدراسة فيها (١٢) عامًا.

٤ بدأت بعض الجامعات العربية في تبني هذه العملية في تعليمها لمرحلتي (البكالوريوس) و(الماجستير) وخصوصًا في المغرب والجزائر ولبنان، وتعمل بعض الجامعات اللبنانية على منح الدارس في كلية الهندسة (البكالوريوس) بعد ثلاث سنوات في كليات الجامعة و(الماجستير) بعد إكمال سنتين إضافيتين في الهندسة والعلوم الأساسية والدراسات النظرية.

٥ يدرس الاتحاد الأوروبي عبر فريق كبير من خلال مشروع يقوم به مركز دراسات سياسات التعليم العالي (CHEPS) في جامعة (تووينت) في هولندا أثر عملية (بولونيا) على أنظمة التعليم العالي في العالم خارج الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك شرق آسيا، وخاصة الصين، وأمريكا الجنوبية، والشمالية، وأستراليا، وأفريقيا.

٦ سبق أن تعرضت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لهذا الموضوع في لقاءات خصصتها لذلك بالتعاون مع بعض الجامعات العربية، كما ناقشت الموضوع في الاجتماع التحضيري للوزراء المعنيين بالتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، ولم تصل إلى توصيات محددة؛ لتباين الآراء حول الموضوع بين الدول العربية، وهي في الغالب النتيجة التي انتهت إليها مبادرات دراسة الموضوع في مكتب الدول العربية لليونسكو في بيروت منذ عدة سنوات.

الفصل الرابع
جهود الاتحاد الأوروبي في نشر عملية (بولونيا)، والتنسيق مع خارج دوله

جهود الاتحاد الأوروبي في نشر عملية (بولونيا) والتنسيق مع خارج دوله

٤-١ البعد الخارجي في عملية (بولونيا)

يولي الاتحاد الأوروبي اهتماماً كبيراً بقطاع التعليم، وخاصة التعليم العالي. وقد وضع التعليم العالي في قمة أولويات التنسيق بين دول الاتحاد الأوروبي منذ أن كانت محدودة العدد ست (٦) دول عند إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوروبي (European Economic Community، EEC) عام ١٩٥٧م وحتى توسعته عام ١٩٦٧م، ومن ثم أصبح الاتحاد الأوروبي حسب اتفاقية (ماسترخت) عام ١٩٩٣م (٢٧) دولة عام ٢٠٠٨م، وما زال الاهتمام واضحاً ومتزايداً في السنوات التي تلت عام ٢٠٠٠م .

والمطلع على أهداف الاتحاد الأوروبي وبداياته يدرك أن الغاية منه هي زيادة التكامل الاقتصادي وتقوية التعاون بين الدول الأعضاء فيه، والعمل على بناء الهوية الأوروبية، نتج عن ذلك توحيد العملة ليكون (اليورو) في أغلب دوله، ومن ثم امتد التعاون ليشمل برامج وتعاوناً على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية. ويلمس المتابع كذلك أن التعليم العالي في برامج الاتحاد الأوروبي هدف وطني للتنمية، ووسيلة لا يمكن تجاوزها لتحقيق غايات الاتحاد الأوروبي في كل مجالاتها.

كما أدرك الأوروبيون أن التعليم عموماً وخاصة التعليم العالي يجب ألا يقل أهمية في الرعاية والتطوير المشترك والإعداد للتكامل على كل المستويات، والتعليم العالي من الأدوات الفاعلة في توثيق عرى التعاون والتأكيد على التكامل والتجانس في الإعداد الثقافي للأجيال القادمة من أوروبيي المستقبل.

ولقد نشأ لتحقيق ذلك برامج أوروبية على مستوى الاتحاد الأوروبي، أشرنا إلى بعضها في ثنايا هذا التقرير، وذلك لبناء فضاء أوروبي في التعليم العالي، وقد أكد على ذلك عدد من الاتفاقيات والعمليات والتنظيمات والإجراءات، ووثقت عملية (بولونيا) وعززت البرامج المساندة أو التنفيذية لها عدد من حلقات النقاش والحوار والمؤتمرات وورش العمل.

وفي هذا الجزء من الدراسة نتابع امتداد عمل الاتحاد الأوروبي في تعاونه في مجال التعليم العالي إلى خارج دول الاتحاد الأوروبي، فكما شمل التنسيق دول أوروبا غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل: النرويج، وسويسرا، فقد توسع ليشمل دول أمريكا الشمالية ودولاً في أمريكا الجنوبية ودولاً آسيوية.

وهدف المبادرة الحالية هو الاجتماع للتنسيق وبحث أوجه التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول الاتحاد الأوروبي؛ للتعريف بالأنشطة الأوروبية، وحث دول المجلس للاستفادة من البرامج العالمية في التعليم العالي، والعمل على تقديم هذه الأنشطة للجامعات في دول المجلس.

ولجامعات الاتحاد الأوروبي برامج شتى وتجارب على المستويين الوطني والثنائي، وللاتحاد برامج على المستوى الأوروبي والدولي،نورد في الجدول (٣) أبرز هذه البرامج:

جدول (٣) بعض أبرز البرامج الأوروبية في التعليم العالي

البرنامج	Programme
عملية (بولونيا)	Bologna Process
برنامج (إيراسموس)	Erasmus Programme
النظام الأوروبي لنقل الوحدات	ECTS
برنامج (إيراسموس) العالمي	Erasmus Mendus
برنامج (تمبوس)	Tempus Programme
برنامج (جان مونيه)	Jean Monnet programme

ومن المناسب في هذا السياق التعريف الموجز ببعض هذه البرامج.

٤-١-١ برنامج (إيراسموس)

برنامج (إيراسموس) (Erasmus Programme): ويهدف هذا البرنامج إلى توفير دعم مالي إضافي؛ لانتقال الطلبة لاستكمال بعض متطلبات دراستهم في جامعات أخرى في دول الاتحاد الأوروبي، وذلك حسب ترتيب بين الجامعات لتبادل الطلبة وزيادة عملية الحراك الطلابي بين الجامعات، وكذالك الحراك التعليمي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين.

٤-١-٢ النظام الأوروبي لنقل الوحدات

يهدف النظام الأوروبي لنقل الوحدات (European Credit Transfer System. ECTS) إلى تنظيم العبء الدراسي للطلبة في العام الدراسي الذي يعادل (١٨٠) نقطة، وإلى تنظيم ترتيبات تساعد الطلبة في دول الاتحاد الأوروبي من الانتقال بوحداتهم الدراسية من مؤسسة أو جامعة في التعليم العالي إلى مؤسسة أخرى.

٤-١-٣ برنامج (إيراسموس) العالمي

برنامج (إيراسموس) العالمي (Erasmus Mundus): ويهدف هذا البرنامج إلى توسيع دائرة انتقال الطلبة بين جامعات الاتحاد الأوروبي، وجامعات في مجموعات وتجمعات إقليمية أخرى. على أن

يكون التبادل بين ما لا يقل عن خمس جامعات فيما لا يقل عن ثلاث إلى خمس دول وبين عدد مماثل أو مواز من جامعات دول الاتحاد الأوروبي. ويتركز دور الاتحاد في تمويل أغلب تكاليف التبادل الطلابي بين هذه الجامعات من خلال اتفاقية تمويل مع الاتحاد، كما يشمل برنامج تمويل جزئي أو شبه كلي لبناء برامج في (الماجستير) مشتركة (joint master programmers) بين الجامعات من داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه. ويتضمن البرنامج منحاً لدراسة (الماجستير) في الدول الأوروبية وصلت في عام ٢٠٠٧م إلى (٦٠٠٠) منحة، ومن المتوقع أن تشمل منحًا (للدكتوراة) في ميزانية عام ٢٠٠٨م.

كما يهدف برنامج (إيراسموس) العالمي إلى دعم النوعية في التعليم العالي، وتوسيع الشراكات والتعاون والتواصل مع الدول الأخرى خارج الاتحاد الأوروبي، وتعزيز الحوار بين الحضارات. أما الأهداف الخاصة فهي تطوير ما تقدمه أوروبا في التعليم العالي، وتيسير الحراك الطلابي من خارج دول الاتحاد الأوروبي للدراسة في جامعاته، و تبني اتفاقيات رسمية مع مؤسسات تعليمية من خارج الاتحاد الأوروبي، وأخيرًا تحسين صورة التعليم العالي في الاتحاد وتمكينه من القبول في العالم. و تقابل هذا البرنامج تحديات كبيرة منها : إعداد المواطن العالمي، والإقرار بدور الجامعات الأوروبية مراكز تميز في التعليم، والإبقاء على التنمية العالية، والإسهام في التفاهم الثقافي. وبلغت التقديرات لتكلفة البرنامج فيما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨م حوالي (٢٣٠) مليون يورو، وتتوزع على أربعة عناصر، هي:

١. برنامج (إيراسموس) العالمي للحصول على (الماجستير) .
٢. منح دراسية.
٣. شراكات بين مؤسسات تعليم عالي.
٤. برامج تعزيز الجاذبية للطلبة من الخارج.

٤-١-٤ برنامج (تمبوس)

برنامج تمبوس (Tempus Programme): ويهدف إلى دعم البرامج التطويرية والتنموية لقطاع التعليم، وقد كان موجهاً في بداياته إلى دول شرق أوروبا، ومن ثم امتد ليشمل (٢٧) دولة في أوروبا، وأسيا، ودول الشرق الأوسط.

٤-١-٥ برنامج (جين مونيه)

يهدف برنامج جين مونيه (Jean Monnet) إلى توفير دعم للدراسات الأوروبية في دول خارج الاتحاد الأوروبي، وقد وصل عدد الدول المستفيدة من هذا البرنامج إلى أكثر من (٦١) دولة. والمنحة أو البرنامج تتدرج في ثلاث مراحل هي : المقررات (Jean Monnet Modules)، والكراسي (Jean Monnet Chairs)، والمراكز (Jean Monnet Centers). وتتدرج هذه المنح حسب خبرة الجامعات وتدرجها في الحصول

على هذه المستويات بالتتابع، ولكنه مخصص فقط للدراسات الأوروبية في كل مجالاتها السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

٤-٢ التفاعل بين التعليم العالي الأوروبي وغير الأوروبي

سبق أن أشرنا إلى حرص الاتحاد الأوروبي وكثير من الدول الأوروبية على أن يكون النظام التعليمي في أوروبا متغيراً ومتطوراً ومتجاوباً مع متطلبات عملية (بولونيا)، التي يتوقع أن توفر التنافسية والشفافية، وتحد من التباين بين مخرجات مؤسساته من خلال أهداف عملية (بولونيا) السابقة الذكر والبرامج المساندة لها.

وتطرقنا في الفصول والبنود السابقة إلى البعد البنائي لعملية (بولونيا)، ولا نحصر ذلك في المراحل الثلاث في التعليم العالي وهي: (البكالوريوس) و(الماجستير) و(الدكتوراة)، وإنما يشمل كل البرامج والمبادرات والأنشطة المساندة مثل: تنظيم نقل الوحدات الدراسية، والنواتج التعلمية، والإطار الأوروبي للمؤهلات، وملحق الشهادات ... إلخ. كما أكدت عملية (بولونيا) بعد اجتماع (براغ) على تميز التعليم العالي عن البعد الاجتماعي؛ كي لا يكون موضوعاً مجرداً أو يكون سلعة، وهو ما لا يرضى عنه كثير من الأوروبيين. ولكن ظهر فيما بعد ما يمكن أن يشار إليه بـ(البعد الأوروبي)، وهو مجموعة الدوافع للتغيير أو التغيرات في التعليم العالي الوطني في أي دولة أوروبية بما يتناغم مع التعليم العالي في أوروبا. أما الجزء المتأثر في عملية (بولونيا) من الخارج أو ما تؤثر به هذه العملية على كافة أصقاع الكون فيشار إليه بـ (البعد الخارجي) أو التفاعل الخارجي.

سنعرض في هذا الفصل لبعض التجارب لعملية (بولونيا) وملحقاتها في عدد من الدول أو الأقاليم في العالم مثل:

١. دول حوض البحر الأبيض المتوسط.
٢. دول أفريقيا الأخرى.
٣. دول أمريكا الجنوبية.
٤. دول مجلس التعاون.

ونذكر أبرز الجهود لتعميم العملية على كثير من أنظمة التعليم العالي، أو على الأقل إيجاد أنظمة قابلة للمقارنة في متطلباتها ومخرجاتها أكاديميًّا وشكليًّا مع عملية (بولونيا).

٤-٢-١ التفاعل مع التعليم العالي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط

تولي كثير من الدول الأوروبية عناية بدول حوض البحر الأبيض المتوسط، للقرب وللتداخل في المصالح، وللتاريخ الاستعماري، وللهجرة من دول الحوض غير الأوروبية إلى أوروبا. وتجدر الإشارة إلى أن الدول الأوروبية على حوض البحر الأبيض المتوسط تتيح فرصة للدول الأوروبية غير المتوسطية للتعاون مع الدول المتوسطية غير الأوروبية، وخاصة في مجال التعليم العالي. كما يلاحظ أن غالبية الدول الأوروبية المتوسطية هي من أعضاء الاتحاد الأوروبي، ولذلك نرى وجود عدد من برامج التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية غير الأوروبية. ومن هذه البرامج عملية (الشراكة الأوروبية المتوسطية) وعملية (برشلونة) في عام ١٩٩٥م ، ومن ذلك (سياسة الجوار الأوروبي) (European neighborhood Policy. ENP) التي كانت موجهة لكل من : الجزائر، روسيا البيضاء، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ملدوفيا، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، أوكرانيا. وقد توسعت هذه السياسة في عام ٢٠٠٤م لتشمل كلًّا من : بلغاريا، ورومانيا، وتركيا، وكذلك أرمينيا، وأذربيجان، وتتعرض هذه السياسة إلى التعاون في التنمية المشتركة في أربعة مجالات : اقتصادية، وسياسية، وثقافية، وبيئية، وأمنية.

رافق هذه السياسات تفاعل حكومي في مجال التعليم العالي، وكان من ذلك اجتماع (١٢) وزيراً للتعليم أو التعليم العالي في عام ٢٠٠٥م في إيطاليا، وأصدروا مجتمعين بيان(كاتانيا) (Catania Declaration)، وهذه الدول هي : الجزائر، ومصر، وفرنسا، واليونان، وإيطاليا، والأردن، ومالطا، والمغرب، وسلوفينيا، وإسبانيا، وتونس، وتركيا. وأشار الوزراء في بيانهم إلى إعلان (برشلونة) عام ١٩٩٥م، وإلى مؤتمرين سبق وأن عقدا في (كاتانيا) عامي ٢٠٠٣م، و٢٠٠٤م على التوالي، الذي اقترح تكوين منطقة أوروبية متوسطية في التعليم العالي (Euro-Mediterranean Higher Education Area) على أن تحتفظ كل دولة بخصائص مميزة لتعليمها العالي، وتسهم في بناء تنظيم لنقل الوحدات الدراسية بين هذه الدول، وأن تكون الشهادة الصادرة منها مقروءة وموائمة لطبيعة سوق العمل، وذلك من خلال الاشتراك في معايير للتقويم وخطط لضمان الجودة؛ بهدف تيسير الحراك الطلابي وحراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين. كما أكد الوزراء المعنيون على تعزيز برامج (الدكتوراة) وتشجيع التعاون التقني والعلمي، وإنشاء مراكز التميز في البحث . وكوَّن الوزراء لجنة متابعة لتقديم تقرير عن التقدم بين هذه الدول في مجال التعليم العالي، لاجتماعهم المقرر في (كاتانيا) عام ٢٠٠٨م. أما فيما يخص برنامج (جين مونيه) للدراسات الأوروبية فقد وقعت (١٣٧) جامعة من الدول المتوسطية من (٣٠) دولة من بين (٣٥) دولة متوسطية على إعلان (تارقونا) (Tarragona declaration) في إسبانيا في يونيو من عام ٢٠٠٥م، وكان الهدف من ذلك هو بعث التفكير الأكاديمي في دور الجامعة الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والعلمي في سبيل بناء منطقة متوسطية في التعليم العالي والبحث العلمي.

٤-٢-٢ التفاعل مع التعليم العالي في دول أفريقيا الأخرى

وقد تتناسى أفريقيا أحياناً في بعض الأنشطة الأوروبية مثل التعليم العالي، مع العلم أن التعليم العالي في الدول الأفريقية مرتبط ارتباطاً كبيراً بنظيره الأوروبي. ولكن منذ فترة الاستعمار ترك التنوع في التعليم العالي الأوروبي أثراً على التعليم العالي في أفريقيا، ولكن كان الأثر لأوروبا في السابق، أما الآن فإن التعليم العالي الأوروبي يتقارب، وستجعل اتفاقية (بولونيا) الفروق الجذرية وعدم التجانس تاريخاً وحدثاً من الماضي. وبعض الدول مثل جنوب أفريقيا صاغت منظومة تعليمها العالي الوطني، كما عملت بعض الدول في جنوب المتوسط من الدول الأفريقية على إصلاح تعليمها وإعادة هيكلته، بينما تواجه دول أخرى إشكالات جمة وصعوبات كبيرة في تعليمها العالي.

وفي دراسة أعدها البنك الدولي لمنتدى (اليونسكو) عن التعليم العالي والبحث والمعرفة في أفريقيا أكد كتّاب الدراسة على أن العقدين الماضيين كانا صعبين جدًّا على الجامعات الأفريقية؛ لتأثير التراجع الاقتصادي، وضغط الحكومات لتقليص الإنفاق على التعليم العالي، وشعور بعض القيادات السياسية بأن الجامعات ترعى تهديداً سياسيًّا عوضاً عن التنمية، مما أدى إلى نقص في رواتب أعضاء هيئة التدريس، مما أدى إلى البحث عن عمل آخر مع التدريس أو الهجرة للعمل في الخارج. كما عانت محتويات المكتبات من قلة الكتب وقلة الاشتراكات في المجلات العلمية، وتواضع تأثيث المعامل والمختبرات، وانحسار أو توقف تمويل البحوث. وكان من أهداف الدراسة تحديد أثر سياسات البنك الدولي على التعليم والتعليم العالي في أفريقيا. وننظر في السطور التالية فيما إذا كان لفضاء التعليم العالي الأوروبي أثر إيجابي على التعليم العالي في أفريقيا.

لا شك أن لعملية (بولونيا) أثراً متبادلاً مع بقية أنظمة التعليم العالي في العالم، بما في ذلك التعليم العالي في الدول الأفريقية، وكما هو معروف لكثير من المراقبين بأن التعليم العالي في بعض الدول الأفريقية يتبع نمط الدولة الأوروبية المستعمرة لتلك الدول في السابق، وهذه الدول هي : بريطانيا، وفرنسا، وإسبانيا، والبرتغال. ومع وجود تعاون بين الجامعات الأوروبية في هذه الدول والجامعات الأفريقية في السابق إلا أن نمو الفضاء الأوروبي أدى إلى ميل الجامعات الأوروبية إلى التعاون مع جامعات أخرى في دول أوروبية أخرى. كما يتضح كذلك أن معظم الجامعات التي تعاونت مع جامعات أوروبية أخذت ببعض معالم ومعايير التغيير الأوروبي في التعليم العالي، مثل : المراحل التعليمية في التعليم العالي، ونظام نقل الوحدات، وأسلوب تحديدها، بينما لم تجر الجامعات العازلة لنفسها عن التعاون مع الجامعات الأوروبية أية تغييرات جوهرية في هذا السياق، كما تأثر عدد من الجامعات بعملية (بولونيا) كما يشير تقرير الخبراء المقدم لاجتماع الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٥م. (انظر RHEA(2005). كما أكد المؤتمر الدولي للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة والاعتراف بالمؤهلات المعقود في (نيروبي) في كينيا على

أهمية عملية (بولونيا) في تجانس التعليم العالي، ومن ذلك مناقشة ضمان الجودة والحراك الطلابي والاعتراف بالشهادات. إن على التعليم العالي في الدول الأفريقية تبني مبادرات مماثلة. وتتفاوض الدول الأوروبية والدول الأفريقية على تخصيص برنامج لـ (إيراسموس) العالمي يكون لطلبة أفريقيا.

٤-٢-٣ التفاعل مع التعليم العالي في دول أمريكا الجنوبية

يُشار إلى ذلك في أدبيات الاتحاد الأوروبي على أنها أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي التي سنختصرها بدول أمريكا الجنوبية. تعمل دول الاتحاد الأوروبي مع دول أمريكا الجنوبية على عدة مستويات منها عملية (الاتحاد الأوروبي ـ أمريكا الجنوبية) (EU-Latin American and the Caribbean EULAC) المكونة من دول الاتحاد الأوروبي و(٣٣) دولة من دول أمريكا الجنوبية، بالإضافة إلى اجتماعات وزراء الخارجية لهذه الدول . وقد أكد الاتحاد الأوروبي في اجتماعه في مايو من عام ٢٠٠٦م في (فينا) في النمسا على أهمية إعطاء أولوية لفضاء مشترك أوروبي أمريكي جنوبي في التعليم العالي. وتضمنت الخطة العملية لهذا التعاون، التي كانت بين عامي ٢٠٠٣م وحتى ٢٠٠٤م ومن ثم مددت إلى ٢٠٠٨م، على تناسق الدرجات وانتقال الطلبة من الجانبين، وتبادل المعلومات والخبرات خاصة في العلوم والتقنية، والتعرف على التجارب الناجحة. وبالتالي فإن الفضاء الأوروبي الأمريكي الجنوبي في التعليم العالي يؤطر سياسيًّا للتعاون الثنائي أو المتعدد بين دول الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا الجنوبية. كما كون تعاون بين اتحاد الجامعات في أمريكا الجنوبية (networks of Ibero-american Universities. CUIB) الذي بدا في (كاريقانا) (Cartagena) في كولومبيا واتحاد الجامعات الأوروبية. ووقع الاتحادان اتفاقية يتم بموجبها تطوير إطار مماثل لدول أمريكا الجنوبية فيما يختص اتفاقية (بولونيا) والمبادرات المرافقة لها. كما يعمل الاتحاد الأوروبي على أن تكون كثير من المبادرات الأوروبية مثل اتفاقية (إيراسموس) العالمية متاحة لدول أمريكا الجنوبية.

وهذا العرض يوضح النشاط للتفاعل بين الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا الجنوبية، علماً أن العمل مستمر في إحاطة دول أمريكا الجنوبية بأهمية التعاون، وأهمية التكامل مع الفضاء الأوروبي في التعليم العالي عبر جهود متعددة لا يمكن في هذا السياق حصرها جميعاً.

٤-٢-٤ التفاعل مع التعليم العالي في الدول الأسيوية

تتوقع كثير من الدراسات أن النمو في الطلب على التعليم العالي في كل من الصين والهند وبقية دول آسيا سينمو بصورة كبيرة. ولقد عملت أستراليا والدول الأوروبية برامج لجذب الطلبة من هذه المناطق لمواصلة تعليمهم العالي فيها. لقد جعلت اتفاقية (بولونيا) التعليم الأوروبي أكثر

قبولاً وتجانساً وخاصة مع الدول التي اعتادت على التعليم الإنجليزي مثل : الهند، والباكستان وكثير من دول آسيا. وتدرك الدول الأوروبية أنها ليست المكان الوحيد الذي يقصده الآسيويون لتعليمهم العالي، حيث توجد مناطق منافسة مثل : أستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، ويعمل الاتحاد الأوروبي على تغيير هذا التوجه لغيره عبر دراسة خاصة. وكان نتاج ذلك تحديد جزء من ميزانية الاتحاد الأوروبي باسم التواصل مع آسيا (Asia Link) هدفها دعم التعاون الثنائي والمتعدد بين مؤسسات التعليم العالي في دول الاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية المؤهلة لمثل هذا التعاون. يُذكر أن من أنشطة اتحاد دول جنوب شرق آسيا أو (الآسيان) (Association of Southeast Asian Nations (ASEAN الذي نشأ عام ١٩٦٧م التعاون في مجال التعليم العالي، وكان من ذلك شبكة الجامعات الآسيوية (Asean University Network، AUN)[1] . وشبكة الجامعات الآسيوية تتجاوز دول (الآسيان)، بل وتدير برامج للتعاون والحوارات مع الجامعات اليابانية والهندية، وجامعات كوريا الجنوبية وروسيا والاتحاد الأوروبي. وفي عام ٢٠٠٠م، بدأ برنامج الجامعات الآسيوية والأوروبية (ASEAN- EU University network program) للتعاون بين الجامعات الأوروبية والجامعات في آسيا بهدف نقل الخبرة الأوروبية وتبادل المعلومات والأبحاث والطلبة. كما يلاحظ تطور في بعض الجامعات الآسيوية، مثل خطة سنغافورة لتكوين مقر تميز في التعليم العالي وزيادة إسهام مواطنيها فيه. والحال في التعامل مع اتفاقية (بولونيا) في آسيا والاستفادة منها كما هو في أمريكا الجنوبية وأستراليا وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن توجد جهود متفرقة في ذلك، منها ما يقوم به مركز دراسات سياسات التعليم العالي في هولندا بالتعاون مع عدد من مراكز البحوث والدراسات وبعض الجامعات في آسيا وأوروبا وأمريكا والصين لدراسة أثر اتفاقية (بولونيا) على أنظمة التعليم في العالم، كما تولي الصين أهمية كبيرة للتعاون العالمي في تطوير وتنمية التعليم العالي، وتتعاون في ذلك مع دول الاتحاد الأوروبي.

لقد دخلت أوروبا والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص على التعليم العالي في دول آسيا من خلال البرامج المشتركة بين الجامعات، ومن خلال فروع الجامعات الأوروبية في دول آسيا التي كان لها أثر كبير في تقديم التجربة الأوروبية في التعليم العالي، مما حدا ببعض هذه الدول إلى محاكاة بعض متطلبات عملية (بولونيا) في جامعاتها.

٤-٢-٥ التفاعل مع التعليم العالي في دول مجلس التعاون

يولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة للتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

---

(1) Asean University Network, http://www.aseansec.org/4961.htm.

(GCC) وخاصة القسم المعني بالإنسان والبيئة، والمختص بالتعليم العالي في دول المجلس. ولدول الاتحاد الأوروبي أنشطة متعددة سنتعرض لبعض منها في هذا البند.

نشير هنا إلى أنه سبق أن عقد ممثلو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالإضافة إلى سفيرة مجلس التعاون لدى الاتحاد الأوروبي في (بروكسل) ومدير الإدارة التعليمية في مجلس التعاون، وذلك في يوم الاثنين السادس من شوال ١٤٢٩هـ الموافق للسادس من أكتوبر ٢٠٠٩م في مقر مكتب مجلس التعاون اجتماعًا تنسيقيًّا بهدف التواصل في اليوم التالي مع دول الاتحاد الأوروبي في مقر الاتحاد في (بروكسل).

هدف الاجتماع التنسيقي إلى بحث المجالات ذات الطابع المشترك بين دول المجلس، وعرض إنجازات دول المجلس في مجال التعليم العالي، وعرّف بالجهود التي تقوم بها الأمانة للتنسيق على مختلف المستويات في التعليم العالي، بما في ذلك وزراء التعليم العالي ومديرو الجامعات ووكلاؤها وعمداء الكليات المتناظرة ورؤساء لجان معادلة الشهادات.

كما أكد المجتمعون على ضرورة إدراك دول المجلس بأهمية التعليم العالي ودوره في تنسيق العمل في مجالات أخرى : اقتصادية، وثقافية، وسياسية، وغيرها، وأن للتعاون في التعليم العالي هدفًا تنمويًّا ودوراً إيجابيًّا في تنمية الحس الوطني والمواطنة الإقليمية، أي : أن تكون المواطنة الخليجية في هذا السياق، بالإضافة إلى دوره في حوار الحضارات، والحوار داخل مكونات الإقليم الواحد أو داخل الدولة نفسها.

وقد أشار المجتمعون إلى الدور الكبير الذي يوليه المجلس الأعلى لموضوع التعليم عمومًا والتعليم العالي على وجه الخصوص، بما في ذلك (وثيقة الآراء) لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية لتطوير التعليم، والبعد التربوي في ورقة دولة الكويت المقدمة من صاحب السمو الشيخ صباح الجابر الصباح أمير دولة الكويت من بين قرارات أخرى ذات صلة بالموضوع.

وثمن المجتمعون المبادرة المشتركة بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي في مجال التعليم العالي، واستعرضوا الجهود السابقة في هذا المجال، وتبادلوا المعلومات حول التطورات والمشروعات التي تقوم بها دول المجلس في سبيل تطوير منظومتها في التعليم العالي، بما في ذلك الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى مثل هيئات الاعتماد الوطنية، والتوسع في القبول، والتوسع في افتتاح الجامعات الحكومية والخاصة، وجهود الوزارات المعنية في ترسيخ أسس الجودة في ممارسة التعليم العالي وتحسين كفاءته الداخلية والخارجية، والعمل على مواءمته لسوق العمل المحلي، والاستفادة من التجارب العالمية.

كما عقد ممثلو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذين سبق التنسيق فيما بينهم في اليوم السابق اجتماعاً مع المسؤولين عن التعاون من الاتحاد الأوروبي وذلك في يوم الثلاثاء السابع من شوال ١٤٢٩هـ الموافق للسابع من أكتوبر ٢٠٠٨م وذلك في مقر الاتحاد الأوروبي في (بروكسل)، واستمر الاجتماع طوال نهار ذلك اليوم.

وافتتح الاجتماع السيد (توماس دو مورال) مدير الشرق الأوسط وجنوب البحر المتوسط، بالترحيب بالجانب الخليجي، ومن ثم عرضت السيدة (باتريشا لمبرت) رئيسة وحدة الخليج وإيران والعراق واليمن لأهداف اللقاء وأهمية التعاون بين الجانبين واستعرضت جدول الأعمال، وفي المقابل قدمت الدكتورة رشا الحمود الجابر الصباح شكرها لهذه الدعوة والترتيب للاجتماع، وذكّرت بالعلاقات التاريخية بين المجموعتين الخليجية والأوروبية حتى قبل إنشاء مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي واستمرار هذا التعاون في مجالات عدة ومنها التعليم العالي، الذي كان ذا طابع فردي بين دول في المجلس ودول أخرى في الاتحاد.

واستعرض الجانب الأوروبي في هذا الاجتماع عدداً من البرامج التي تمثل التعاون بين الدول الأوروبية والبرامج التي يتيح الاتحاد الأوروبي لدول من خارجه الإسهام فيها، وذلك في مجال التعليم العالي والجامعات ،وأكد الجانب الأوروبي على مجالات التعاون الممكنة التي سبق أن تعاون الاتحاد الأوروبي فيها مع دول أخرى خارجه ويمكن أن يسهم الجانبان الأوروبي والخليجي فيها بفعالية.

كما أشار الجانب الأوروبي - على وجه الخصوص - إلى عملية (بولونيا) (Bologna Process) وهي عملية لتنظيم تدرج المراحل الأكاديمية، و أطر المؤهلات، والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي في دول الاتحاد الأوروبي، وتشمل عددًا من الترتيبات لعل من أبرزها برنامج (LMD) ويقصد به (البكالوريوس) و(الماجستير) و(الدكتوراة) التي تكون في مدد ثلاث سنوات، وسنتين، وثلاث سنوات، على التتابع. وشملت عملية (بولونيا) أساليب للتنسيق في المتطلبات والمهارات المطلوبة لإكمال متطلبات الحصول على الدرجات العلمية، ويسرت التعاون بين الجامعات الأوروبية، وأقرت ملحق الشهادات، ووفرت البنى التحتية لتبادل الطلبة وللتعاون البحثي ولمعادلة الشهادات، وتطوير المناهج. وبدأت العملية منذ عام ١٩٩٩م.

ومع تحمس بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتطبيق عملية (بولونيا) وتوابعها إلا أنه مازال العمل جارياً في تطبيقها في بعض الدول الأوروبية، كما تعمل الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي على التنسيق مع هذه الدول لتطبيق كثير من متطلبات هذه العملية في مؤسسات التعليم العالي.

ويمكن إيجاز كثير مما ورد في العروض المقدمة من الجانب الأوروبي والمناقشات التي تلت ذلك في الملاحظات التالية:

١. كل برامج المنح الدراسية والتعاون في تنمية التعليم العالي وبرامج الدراسات الأوروبية تكون بالتنافس بين الجامعات والمجموعات من مؤسسات التعليم العالي، ويقوم بالتحكيم فيها لجان لدعم أفضل البرامج المقدمة في المجالات السابقة.

٢. تهدف هذه البرامج إلى التعريف والتعايش مع النظام الأوروبي في التعليم، والاستفادة من مميزاته، والعمل على التنسيق في تكامله مع أنظمة التعليم العالي الأخرى.

٣ معظم أنشطة هذه البرامج -كما يبدو- علمية وأكاديمية وثقافية لدعم ومؤازرة البرامج في الدول النامية، مع الحرص على ألا يكون لها طابع سياسي أوديني.

٤ محدودية أو انعدام استفادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من هذه البرامج، سواء بالتعرف على عملية (بولونيا)، أو التبادل الطلابي، أو الحراك التعليمي، أو المنح الدراسية، أو البرامج المشتركة، أو تطوير المناهج الأكاديمية، فيما عدا اتفاقات ثنائية محدودة.

٥ رغبة الاتحاد الأوروبي في إسهام دول مجلس التعاون في الاستفادة من هذه الفرص، بما في ذلك التعرف على توجهات الاتحاد الأوروبي من خلال تقديم مقررات، وإنشاء كراسي البحث والدراسة والمراكز البحثية في الدراسات الأوروبية.

أما فيما يخص عرض دول مجلس التعاون فقد شارك كثير من أعضاء وفود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الحوار والنقاش والتساؤل عن جدوى هذه البرامج ومدى نجاحها وفائدتها لدول المجلس، وأساليب التعرف عليها عن كثب من خلال أنظمتها وأزمنتها من بين أمور شتى. وقد اتفق الأعضاء على أن تقدم وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية استعراضاً لجهود دول مجلس التعاون في تنمية التعليم العالي مجتمعة، ولكل دولة على انفراد، والإشارة إلى المجالات الممكنة لبحث التعاون فيها، وتم في العرض التذكير بالجهود المشتركة بين دول المجلس، والتعاون الخارجي بين دول المجلس والجامعات أو الدول خارجه.

وقد شمل العرض لدول مجلس التعاون على عدد من الجهود في المجلس كان من أهمها ما يلي:

١ شكر الاتحاد الأوروبي - وخاصة القسم المعني بالتعاون ولاسيما التعاون في التعليم العالي - على دعوتهم لهذا الاجتماع، وعرض رغبتهم في مزيد من البرامج واللقاءات التي تساعد على التفاعل بين المسؤولين عن التعليم العالي والقائمين على الأجهزة التنفيذية فيه.

٢ إدراك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لأهمية التعليم بشقيه العام والعالي في التنمية البشرية والاجتماعية والثقافية وتوطيد أواصر التعاون بين دوله.

٣ اهتمام المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ومنذ إنشائه بالتعليم عمومًا وبالتعليم العالي على وجه الخصوص، وذلك من خلال عدد من القرارات والتوصيات التي أصدرها المجلس.

٤ لعل (وثيقة الآراء) لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لتطوير التعليم عام ٢٠٠٢م والأنشطة التالية لها، وكذلك البعد التربوي في ورقة سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت عام ٢٠٠٤م دليل على اهتمام القادة بالتعليم العالي من بين قرارات أخرى.

٥ يعمل مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية على تبني برامج متعددة، ويعمل على متابعة قرارات وزراء التربية والتعليم فيما يخص كل الأنشطة التربوية والتعليمية في التعليم العام، بما في ذلك تطوير المناهج التعليمية وتبادل الخبرات.

٦ أنشأت معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عددًا من المشروعات في التعليم العالي، حيث تضاعفت أعداد الجامعات في دول المجلس خلال السنوات الخمس فيما بين ٢٠٠٣-٢٠٠٧م.

٧ أتاحت كل دول المجلس المجال لإسهام القطاع الخاص في تقديم التعليم العالي، وعمل بعض هذه الدول على توفير الدعم الحكومي من خلال القروض ومنح الأراضي والمنح للطلبة الدارسين فيها؛ بهدف توفير فرص أفضل، والالتزام بالضوابط الأكاديمية ومتطلبات الاعتماد.

٨ أنشأت معظم دول المجلس مؤسسات للتقويم والاعتماد الأكاديمي، كما عمل بعضها على حصول كليات فيها أو برامج علمية على الاعتماد من مؤسسات عالمية مهنية أو أكاديمية متخصصة في تقويم واعتماد برامج التعليم العالي.

٩ عملت أغلب دول المجلس خططاً إستراتيجية هدفت إلى تطوير منظومات التعليم العالي فيها، بما في ذلك مجالات التعليم والعمل على تحسين الجودة، واستحداث نظم تتميز بقدر عال من الشفافية والمحاسبية، والمشاركة للمعنيين، والمشاركة المجتمعية، والتوجه لخدمة خطط التنمية، وتوفير معايير عالمية لمتغيرات التعليم العالي الوطني في هذه الدول. كما استعان بعضها بخبرات عالمية، وعقدت لقاءات شارك فيها خبراء من دول المجلس الأخرى.

١٠ أدى التوسع في التعليم العالي وإنشاء جامعات إلى الحاجة لأعضاء هيئة تدريس، مما زاد التنافس على الخبرات الأكاديمية المتميزة وحسّن رواتب وبدلات أعضاء هيئة التدريس.

١١ زيادة عدد الطلبة المبتعثين للخارج، فبالإضافة إلى بريطانيا زاد ـ بشكل ملحوظ ـ عدد الطلبة الدارسين في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى مثل: فرنسا، وألمانيا، وهولندا. ولعل مشروع خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، وبرامج الابتعاث في دول المجلس الأخرى خير دليل على انفتاح مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات دول المجلس على العالم الخارجي في التعليم العالي والتقني، وتكوين القوى البشرية حسب أحدث وأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

١٢ تسهم دول المجلس بفعالية في الأنشطة التعليمية لمنظمة اليونسكو (UNESCO)، وفيما يتاح لها من المشاركة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من أنشطة في مجال التعليم العالي وكذلك البنك الدولي، بالإضافة إلى إسهامها الفاعل في المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (ALESCO)، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ICESCO).

١٣ لدول المجلس تعاون كبير في مجال التعليم العالي مع عدد من الدول وذلك بشكل منفرد، من خلال عدد من الاتفاقيات منها : مذكرات التفاهم والتعاون، أو الاتفاقيات المحددة لابتعاث الطلبة، أو التعاون في مجال البحث العلمي والتقويم لمؤسسات التعليم العالي والتحكيم، والأنشطة العلمية المشتركة.

تجدر الإشارة إلى وجود بعض الملاحظات على التعاون بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي يمكن أن تتلخص فيما يلي :

١ محدودية الإلمام بالتغيرات الأوروبية في مجال التعليم العالي وخاصة مدى تطبيق اتفاقية (بولونيا) وانتشار أثرها على أنظمة التعليم العالي في أوروبا ودول العالم الأخرى، وكذلك قلة المعلومات المتوافرة عن المبادرات المرافقة لاتفاقية (بولونيا) مثل : ملحق الشهادات، ونظام نقل الوحدات الأكاديمية، والإطار الأوروبي للمؤهلات، وبرامج الحراك الطلابي، والدراسات الأوروبية.

٢ عدم استفادة الدول الخليجية من البرامج التي يقدمها الجانب الأوروبي، وإسهام دول المجلس في الندوات والدراسات الخاصة بعملية (بولونيا) وأثرها على العالم يكاد يكون معدوماً.

٣ عدم وجود دراسات خليجية تعنى بمدى أثر هذه الاتفاقية وتوابعها على دول المجلس، وخاصة مؤسسات التعليم العالي، أو جهات العمل والتوظيف، والمؤسسات المهنية في التخصصات المختلفة.

٤ يوجد طلبة من كل دول مجلس التعاون تقريباً يدرسون في كثير من الدول الأوروبية وفي دول تقدمت بشكل ملحوظ في تطبيق اتفاقية (بولونيا) والمبادرات التابعة لها، ولم تدرس كيفية التعامل مع نواتج هذه الجامعات وخاصة عند معادلة الشهادات أو التداخل في المراحل التعليمية.

الفصل الخامس

مستجدات عملية (بولونيا)

مستجدات عملية (بولونيا)

٥-١ تمهيد

لقد كوّن الاجتماع العشري الوزاري لعملية (بولونيا) (Bologna Ministerial Anniversary Conference 2010) الذي عقد في مدينة (بودابست) (Budapest) في المجر (Hungary) في الفترة ما بين الحادي عشر والثاني عشر من مارس ٢٠١٠م ، مرحلة تقويمية لتقدم عملية (بولونيا) في فضاء التعليم العالي الأوروبي وفي خارج أوروبا ونظرة لتقدم العملية في السنوات العشر القادمة أي حتى عام ٢٠٢٠ . حضر هذا الاجتماع الوزراء المعنيون بالتعليم العالي في الفضاء الأوروبي للتعليم العالي من (٤٦) دولة هم أعضاء في عملية (بولونيا). علمًا أنه سيكون من الآن وحتى وذلك التاريخ عدد من اللقاءات والمؤتمرات والأنشطة والبرامج والمبادرات، ولكن الاجتماع الوزاري الدوري تقرر انعقاده كل سنتين، واتفق المجتمعون على أن يكون في مدينة (بوخارست) في رومانيا في الفترة من ٢٦ و٢٧ من إبريل عام ٢٠١٢م.

تضمن الاجتماع ـ بالإضافة إلى الوزراء المعنيين ـ مشاركة عدد من المؤسسات المعنية بالتعليم العالي في أوروبا مثل :

١. الاتحاد الأوروبي لضمان الجودة في التعليم العالي (European Association for Quality Assurance in Higher Education).
٢. الاتحاد الأوروبي للطلبة (European Students' Union).
٣. الاتحاد الأوروبي للجامعات (European University Association).
٤. الاتحاد الأوروبي لمؤسسات التعليم العالي (European Association of Institutions in Higher Education)
٥. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO).

٥-٢ إعلان (فيينا بودابست)

لقد انتهى الاجتماع المعقود في (فيينا) و(بودابست) في يومي ١١ و١٢ من مارس ٢٠١٠م أسوة بالاجتماعات السابقة بإعلان (فيينا بودابست) لمنطقة التعليم العالي الأوروبي (Budapest-Vienna Declaration on the European Higher Education Area) . وقد احتوى الإعلان على (١٣) فقرة نذكر من أبرزها ما يلي:

١. الترحيب بكازاخستان عضواً في عملية (بولونيا) في التعليم العالي.

٢ أكد المجتمعون على أن إعلان (بولونيا) عام ١٩٩٩م قد حدد الرؤية لعام ٢٠١٠م ليتكون في منطقة التعليم العالي الأوروبي منافس عالمي وجاذب، حيث تعمل مؤسسات التعليم العالي على مساندة منسوبيها بالتنوع في الوظائف والتزامهم بالعمل لمجتمع معرفي، وحتى يتمكن الطلبة من الحراك بيسر ومعادلة مناسبة لمؤهلاتهم التعليمية، والتأقلم مع الأسلوب التعليمي المناسب لهم.

٣ منذ عام ١٩٩٩م انضم (٤٧) كياناً للاتفاقية الأوروبية للثقافة، وعملوا تقدمًا ملحوظًا لتحقيق رؤيتها. وفي شراكة متميزة بين القطاع العام ومؤسسات التعليم العالي والعاملين فيها والطلبة مع جهات التوظيف ومؤسسات ضمان الجودة والمنظمات الدولية والمؤسسات الأوروبية الأخرى ارتبطت جميعها في بناء منطقة أوروبية للتعليم العالي مبنية على الثقة والتعاون واحترام التنوع الثقافي واللغوي في أنظمة التعليم العالي.

٤ لقد أصبحت عملية (بولونيا) مع منطقة التعليم العالي الأوروبي سابقة أو مثالاً على التعاون الإقليمي عبر الحدود في التعليم العالي، وأثارت اهتمام مناطق أخرى من العالم، وأسهمت في التعريف بالتعليم العالي الأوروبي على الخارطة العالمية للتعليم. ومع ترحيب الأعضاء بهذا الاهتمام، إلا إن دول الاتحاد الأوروبي تتطلع إلى تكثيف سياسة الحوار والتعاون مع شركاء آخرين في العالم.

٥ يقدر المجتمعون المعلومات التي احتوتها التقارير وقدمتها جهات مستقلة ومعنيون بالتعليم العالي وعملية (بولونيا) . ويعبرون عن تقديرهم لالتزام المؤسسات التعليمية والعاملين فيها واهتمام الطلبة المتزايد بأهداف هذه العملية. ومع الإشارة إلى كثير مما تحقق إلا إن التقارير توضح أن فعاليات منطقة التعليم العالي الأوروبي فيما يختص بالدرجات، وإصلاح المناهج، وضمان الجودة، والاعتراف بالشهادات، والحراك التعليمي، والبعد الاجتماعي، قد تباينت الدول الأعضاء في تطبيقه. وتعمل بعض الدول جزئيًّا على تطوير معايير ليست ذات صلة بعملية (بولونيا)؛ مما يعني أن بعض مقاصد عملية (بولونيا) وإصلاحاتها لم تطبق أو تفسر بصورة مناسبة. ويقدر المجتمعون الملاحظات النقدية، ويؤكدون على استماعهم لكل العاملين في الجامعات وللطلبة، وعلى أهمية التعديل والعمل الإضافي الذي يشمل العاملين في الجامعات والمجتمع الطلابي على مستوى الدول الأوروبية ومؤسسات التعليم العالي فيه لإقامة منطقة التعليم العالي الأوروبي كما خُطط لها.

٦ أكد الوزراء على التزامهم بإعلان (لوفان) (Leuven/Louvain-la-Neuve) الذي يحدد الأهداف المتفق عليها، وجدول العمل في العقد القادم، وأنه بالتعاون الوثيق مع المؤسسات التعليمية و العاملين في الجامعات والطلبة والمعنيين ستتقدم الجهود لإنجاز إصلاحات قد بدأت

وسوف تستكمل، وسيتمكن من خلالها أعضاء هيئة التدريس والطلبة من الحراك؛ لتحسين التعليم في مؤسسات التعليم العالي، وتحسين إمكانية التوظيف والعمل، ودعم نوعية التعليم العالي للجميع. كما يشدد الوزراء على تنمية عملية التواصل، وعلى كل المستويات الوطنية، لفهم عملية (بولونيا) مع كل المعنيين في كل شرائح المجتمع.

٧ يلتزم الوزراء بالحرية الأكاديمية والسلطة الذاتية والمحاسبية في مؤسسات التعليم العالي أساساً لمنطقة التعليم العالي الأوروبي، وإطاراً للدور الذي تؤديه مؤسسات التعليم العالي في تبني مجتمعات سلمية ديموقراطية، وفي تقوية التماسك الاجتماعي.

٨ يقدر الوزراء الدور الرئيس للمجتمع الأكاديمي، بما في ذلك قيادات المؤسسات التعليمية وأعضاء هيئة التدريس والإداريون والطلبة، لإسهامهم في جعل منطقة التعليم العالي الأوروبي حقيقة، وبمنح المتعلمين الفرصة للتعلم، وتزويدهم بالمهارات والبيئة التنافسية لتطوير أعمالهم ومهنهم وحياتهم الديموقراطية وتنمية شخصياتهم. ويشعر الوزراء بحاجة إلى دعم بيئة أعضاء هيئة التدريس لتحقيق مهامهم، وتضمين إسهام العاملين في الجامعات والطلبة في تنفيذ عملية (بولونيا) وفي تنمية منطقة التعليم العالي الأوروبي. ويدعم الوزراء أيضاً إسهام أعضاء هيئة التدريس والطلبة في هيكلة اتخاذ القرارات على مستوى المؤسسات التعليمية وعلى المستويات الوطنية.

٩ يدعو الوزراء كل المعنيين إلى تسهيل العمل الجاد، وتوفير البيئة التعليمية، وتبني التعلم المحور حول الطلبة أسلوباً لتعزيز المتعلمين في كل نماذج التعليم، وذلك بتوفير أفضل الحلول لمسارات تعليمية مستدامة ومرنة في الوقت ذاته، ويتطلب هذا التعاونَ بين الباحثين والمدرسين على المستوى العالمي.

١٠ يؤكد الوزراء أن التعليم العالي مسؤولية الحكومات، وأنه بالرغم من الصعوبات الاقتصادية فإنهم يعملون على أن تتوافر للتعليم العالي المصادر الضرورية من خلال القطاع العام. وعبر الوزراء عن قناعتهم بأن التعليم العالي هو محرك التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومصدر الإبداع في عالم متزايد الاعتماد على المعرفة. والتزم الوزراء بزيادة جهودهم على المستوى الاجتماعي لإعطاء فرص متساوية لتعليم نوعي، مع العناية بالفئات الأقل تمثيلًا في المجتمع.

١١ ويطلب الوزراء في منطقة التعليم العالي الأوروبي من مجموعة المتابعة لعملية (بولونيا) (BFUG) اقتراح معايير للتطبيق الكامل والصحيح لأسس عملية (بولونيا)، وعناصر تفعيلها في منطقة التعليم العالي الأوروبي على المستويين الوطني والدولي وفيما بينهما، من خلال تطوير طرق

إضافية مثل التعلم من الزملاء، والزيارات الدراسية، والأنشطة الأخرى لتبادل المعلومات. وذلك من خلال التنمية المستمرة، والدعم والتعزيز لمنطقة التعليم العالي الأوروبي، وتطوير البحث العلمي في منطقة التعليم العالي الأوروبي. وبكل ماسبق ستواجه أوروبا العقد القادم بنجاح.

التوصيات

تؤكد التوصيات في هذا السياق على الاستفادة من التحولات في فضاء التعليم العالي في دول الاتحاد الأوروبي، والتعرف على مواقف الدول المختلفة من هذه التحولات بما في ذلك الآليات والوسائل والبرامج المساندة، سواء كانت تختص بدول الاتحاد الأوروبي أو كان هدفها إحاطة العالم خارج الاتحاد الأوروبي بهذه الإصلاحات (reforms)، التي كان لها أهداف تتجاوز مؤسسات التعليم العالي إلى تنمية مجتمعية، وتحسين وظيفة التعليم العالي، وزيادة أثر التعليم العالي في المجتمع، وتأكيد دوره في صناعة التنمية المستدامة، وتحفيز الاقتصاد ودعم الثقافة المتعددة لدول الاتحاد، وبناء بيئة للمواطنة الأوروبية.

لقد احتوى التعليم العالي السعودي في السنوات القليلة الماضية عدداً من المشروعات والمبادرات والأنشطة التي يمكن تصنيفها بأنها تخدم أهدافاً داخل المملكة شبيهة بما تقوم به عملية (بولونيا) داخل أوروبا. فعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر من ذلك مراكز التميز البحثي في الجامعات، وبرامج الإبداع والتميز لأعضاء التدريس، واتفاقيات التوأمة بين الجامعات السعودية ونظيراتها الأجنبية، وبرامج السنة التحضيرية، والتنافس على مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات،، والخطط الإستراتيجية في الجامعات، ومشروع الخطة الإستراتيجية للتعليم الجامعي طويلة المدى التي عُرفت بـ (آفاق). (انظر المازي وأبوعمه ٢٠٠٩م)[1] و(العثمان ٢٠٠٩م)[2] لمعرفة أثر بعض هذه البرامج على الجامعات وكذلك يمكن الرجوع إلى (القحطاني ٢٠٠٩م)[3] و(دمنهوري ٢٠٠٩م)[4].

ومع ذلك تظل عملية (بولونيا) إطاراً يكاد أن يكون قاريًّا على مستوى أوروبا للتعليم العالي وصلت مراحل تطبيقها في بعض الدول إلى نسب كبيرة، وتعمل بعضها على تطويع بيئتها الداخلية لمزيد من

---

(1) Mazi, A. A. and Abouammoh, A. M. (2009). Development of Higher Education in the Kingdom of Saudi Arabia: Trends and Strategies. GHEF2009, 1316- December, (2009), Penang Malaysia,,

(2) Al-Othman, A. (2009). Toward Excellence in Higher Education: King Saud University Experience, GHEF2009, 1316- December, 2009, Penang Malaysia,

(3) ALqahtani, S. S. (3009). Path of Excellence for King Saud University (KSU) to (2030). Presentation at GHEF2009, 1316- December, (2009), Penang Malaysia,

(4) Damanhouri, Z. A. (2009). Transformation towards a world-class university: Actions and prospectives in the case of King Abdulaziz University. Intern. Conf. of WCU, Shanghai, China, 14- November.

التطبيق وإعداد البيئة المناسبة لذلك. وأصبحت العملية مبادرة عابرة للقارات في التعليم العالي، وفيها كثير من المشروعات والأنشطة التي يمكن الاستفادة منها بالتعاون، أو إيجاد البدائل، أو التعرف عليها للمقارنة الأكاديمية السليمة.

ويمكن إيجاز أبرز التوصيات فيما يلي:

١ العمل على زيادة المعرفة بالتحولات في مجال التعليم العالي في دول الاتحاد الأوروبي، وتوفير معلومات كافية للمعنيين بالتعليم العالي في المملكة ودول مجلس التعاون في دول الخليج العربية، بمن فيهم الوزراء ومديرو الجامعات ووكلاؤها والمعنيون بالتطوير وعمداء القبول والتسجيل.

٢ عقد ورش عمل ولقاءات بين المسؤولين عن التعليم العالي في المملكة ـ وربما في دول مجلس التعاون ـ مع المسؤولين عن التعليم العالي في الاتحاد الأوروبي والمسؤولين عن بعض الجامعات الأوروبية؛ للاستفادة من المبادرات المرافقة لاتفاقية (بولونيا)، مثل: ملحق الشهادات، و نظام نقل الوحدات الأكاديمية، والإطار الأوروبي للمؤهلات، وبرامج الحراك الطلابي، والدراسات الأوروبية، وذلك لدراسة العوائق والصعوبات التي تحول دون استفادة المواطنين في دول مجلس التعاون في دول الخليج العربية من العروض المقدمة من دول الاتحاد الأوروبي مثل: المنح الدراسية، والتعاون بين الجامعات في الدراسات الأوروبية.

٣ العمل على تبني منظومات التعليم العالي في دول الخليج العربية مجتمعة وداخل كل دولة ـ وخاصة المملكة العربية السعودية، لكبر نظامها في التعليم العالي وتعدد جامعاتها ـ نظاماً شاملاً لنقل الوحدات الدراسية، ونظاماً شبيهاً بترتيب (إيراسموس) لتحفيز الحراك التعليمي والحراك الطلابي على وجه الخصوص؛ لتحقيق التجانس والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي، وتأطير صيغة وطنية للتعليم العالي، والعمل على تأصيل المواطنة الوطنية أو الخليجية كذلك.

٤ العمل على التوسع في إجراء دراسات خليجية بوجه عام وسعودية على وجه الخصوص، تعنى بالتعرف على مدى أثر اتفاقية (بولونيا) وتوابعها على التعليم العالي وسوق العمل في المملكة العربية السعودية، وفي الدول الأخرى في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٥ وجود طلبة من كل دول مجلس التعاون تقريباً يدرسون في كثير من الدول الأوروبية وفي دول خطت كثيراً وتقدمت بشكل ملحوظ في تطبيق اتفاقية (بولونيا) والمبادرات التابعة لها يحتم عمل دراسة مقارنة بين محتوى التعليم العالي في دول الاتحاد الأوروبي ومخرجاته ومؤشراته، بما يمكن مقارنته مع نظيره في منظومة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وفي الدول الأخرى في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٦ أن تعمل الدول الخليجية - بالرغم من الأنشطة المشتركة في مجال التعليم العالي - إلى تأطير التعاون والتنسيق فيما بينها بما يماثل المعمول به في اتفاقية (بولونيا)؛ لتتمكن من التفاوض مع أوروبا وغيرها ضمن منظومة أو فضاء خليجي للتعليم العالي أسوة ببقية مناطق العالم.

٧ التأكيد على متابعة اللقاءات بين الجانبين الأوروبي والخليجي، وعلى مستوى الجهتين (الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون) للاستمرار في بحث أوجه التعاون الممكنة بين الطرفين، والعمل على البحث عن مجالات عملية يمكن أن يسهم فيها الطرفان بفعالية وبإيجابية، لتلبية المتطلبات الوطنية والجماعية والإقليمية، والمساعدة على تطوير التعاون بين المجموعتين الأوروبية والخليجية.

٨ تشجيع بعض الجامعات في دول مجلس التعاون ودول الاتحاد الأوروبي على تبني برامج أو كراسي أو مراكز للتعريف بالجانب الآخر، وإجراء دراسات علمية وأكاديمية، وإنشاء وحدات ومراكز بحثية وبرامج أكاديمية في الدراسات الأوروبية والخليجية. والمملكة العربية السعودية جديرة بمركز عن الدراسات السعودية؛ لما تمثله من ثقل، ولما لها من دور في المنطقة العربية.

المراجع العربية

- عبد الرحمن بن محمد أبوعمه (٢٠٠٩م).مستقبل التعليم العالي في دول الخليج العربي: الحكومي مقابل الخاص. محاضرة في ندوة التعليم الأهلي في دول مجلس التعليم العالي: فرص وتحديات، الأول من إبريل (٢٠٠٩م) ، في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- عبد الرحمن بن محمد أبوعمه (٢٠٠٧م). واقع الجامعات الأجنبية وفروعها في منظومات التعليم العالي، تقرير لمركز البحوث والدراسات في التعليم العالي، عرض على اجتماع وكلاء وزارات التعليم والتعليم العالي المسؤولين عن لجان معادلة الشهادات، محرم (١٤٢٨هـ) يناير (٢٠٠٩م).
- مزيان محمد و ماحي إبراهيم (٢٠٠٩م). نظام التعليم العالي (ل م د) في الدول المغاربية، الجزائر نموذجاً، جامعة وهران – الجزائر، عرض في المؤتمر الإقليمي العربي للتعليم العالي في القاهرة، مارس (٢٠٠٩م) .

References

- Abouammoh, A. M. (2009a). The Role of Education: Trends of Reforms and EU-GCC Understanding. To appear at the workshop proceedings entitled: The EU and the GCC: Challenges and Prospects under the Swedish Presidency of the EU, which was held in Lund, Sweden on June 8th and 9th, 2000.
- Abouammoh, A. M. (2009b). The role of higher education in intercultural dialogue, Presentation at the First Saudi French Symposium for Inter-Cultural Dialogue, 2-9 March, 2009, Riyadh, Saudi Arabia. Sponsored by King Saud University, Saudi Arabia; College of Law of Paris Descartes University, Paris, France and Geo-Politics Study Institute, Paris, France.
- Abouammoh, A. M. (2009c). The impact of education cooperation on USA-GCC relations. Presentation at Gulf Forum 2009, US- Gulf Relation Post-Election, 5 -7 January 2009, Riyadh, Saudi Arabia. Sponsored by Gulf Research Center, Dubai, UAE and the Institute of Diplomatic Studies, Riyadh.
- EACEA (2009). Higher Education in Europe 2009: Developments in the Bologna Process. (http://www.eurydice.org), the Education, Audiovisual and Culture Executive Agency (EACEA P9 Eurydice). March 2009.
- Assefa , Mariam (2005). The context of the recognition of the Bologna degree in the US. M Assefa is the Executive Director, presentation at World Education Services. 2005 EAIE Conference, Krakow, Poland
- AUCC (2008). The Bologna Process: Implications for Canadian Universities, Background Document, April 2008
- BD (1999). Document of the «Bologna Declaration». 19 June 1999.
- Lisbon Convention (1997). Convention on the Recognition of the Qualification Concerning Higher Education in the European Region. Lisbon, 11 April 1997.
- United Nation Education, Science and Culture Organization, http://www.unesco.org.uk/
- International Bureau of Education, http://www.ibe.unesco.org/en.html
- Organization of Economic Co-operation and Development, http://www.oecd.org/home/.
- Islamic Conference for Education Science and Culture Organization http://isesco.org.ma/arabe/news/news.php?id=1603
- Arab League Education, Science and Culture Organization, http://www.alecso.org.tn/index.php?lang=ar.

- Arab Bureau for Education for the Gulf States, http://www.abegs.org/Aportal/default.aspx?AspxAutoDetectCookieSupport=1
- Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, http://www.globalsecurity.org/military/world/gulf/gcc.htm
- European Union, http://europa.eu/index_en.htm
- Figel, Jan.(2009). http://ec.europa.eu/commission_barroso/figel/headlines/headlines_archive/headlines_01_05_en.htm
- RHEA (2005) Revitalising Higher Education in Africa. Report of First Experts' Meeting, Held on 27th –28th October 2005, Johannesburg.
- Association of Universities and Colleges of Canada, AUCC, http://www.aucc.ca/.
- AUCC (2009). The Bologna Process and Implications for Canada's Universities, Report of the 2009 AUCC Symposium
- The World Bank (2000). The Task Force on Higher Education and Society, Higher Education in Developing Countries: Peril and Promise, Washington D.C
- Zgaga , Pavel (2006). Looking out: The Bologna Process in a Global Setting On the "External Dimension" of the Bologna Process. Narwegian Ministry of Education and Research.
- Asean University Network, http://www.aseansec.org/4961.htm
- Mazi, A. A. and Abouammoh, A. M. (2009). Development of Higher Education in the Kingdom of Saudi Arabia:Trends and Strategies. , Presentation at GHEF2009, 1316- December, 2009, Penang Malaysia,, http://www.gheforum.usm.my/2009/download.asp
- Al-Othman, A. (2009). Toward Excellence in Higher Education: King Saud University Experience, Presentation at GHEF2009, 1316- December, 2009, Penang Malaysia http://www.gheforum.usm.my/2009/download.asp
- ALqahtani, S. S. (2009). Path of Excellence for King Saud University (KSU) to 2030. Presentation at GHEF2009, 13 - 16 December, 2009, Penang Malaysia, http://www.gheforum.usm.my/2009/download.asp
- Damanhouri, Z. A. (2009). Transformation towards a world-class university: Actions and prospectives in the case of King Abdulaziz University. Intern. Conf. of WCU, Shanghai, China, 14- November, 2009, http://gse.sjtu.edu.cn/WCU/program.html

الملاحق

ملحق (١) : الدول الموقعة على عملية أو اتفاقية (بولونيا)

Bologna Process Signatory Countries:			
Albania	Georgia	Netherlands	United Kingdom
Andorra	Germany	Norway	
Armenia	Greece	Poland	
Austria	Holy See	Portugal	
Azerbaijan	Hungary	Romania	
Belgium	Iceland	Russian Federation	
Bosnia and Herzegovina	Ireland	Serbia	
Bulgaria	Italy	Slovak Republic	
Croatia	Latvia	Slovenia	
Cyprus	Liechtenstein	Spain	
Denmark	Luxembourg	Switzerland	
Estonia	Malta	The Republic of Macedonia	
Finland	Moldova	Turkey	
France	Montenegro	Ukraine	

ملحق (٢) : أهداف عملية (بولونيا)

أ) خلاصة الأهداف في لقاء (بولونيا) أو التزام الوزراء :

In the Bologna Declaration، ministers affirmed their intention to:

- Adopt a system of easily readable and comparable degrees;
- Implement a system based essentially on two main cycles;
- Establish a system of credits (such as ECTS) ;
- Support the mobility of students، teachers and researchers;
- Promote European cooperation in quality assurance;
- Promote the European dimension in higher education (in terms of curricular development and inter-institutional cooperation)

ب) أهداف عملية (بولونيا) بتفصيل أكثر :

1. Adoption of a system easy to understand and to compare.

European harmonization، organization in semesters and bridges between Universities and Engineering Institutes.

Motivation : Help European citizens to enter in the work market، and give a better competitiveness to the European higher education system in the world.

2. Adoption of the higher education system based on the L-M-D:

- Licence (Bachelor) (qualification to work).
- Master (DESS-DEA-Titres d'ingénieurs diplomes)
- Doctorat (PhD)

3. Set up of a common system of credits which can be transferred. (European Credit Transfer System)

60 credits (one year)
30 credits (semester)
20 credits (term)

i.e :

180 credits for a licence.

300 credits for a master

Credits could be obtained out of the higher education system (by professional experience). after long life training or by credit of studies made abroad.

4. Promotion of Mobility :

Help students to travel in the European space by reducing the administrative obstacles.

Promote mobility to professors. researchers. administrative staff and take these periods spent abroad in the career.

5. Help the cooperation in terms of evaluation of quality and methodology.

6. Cooperation in the participation to networks.

ملحق (٣) : إعداد الإطار الوطني للمؤهلات

5 - 2 Ten steps in developing a national qualifications framework
1. Decision to start: Taken by the national body responsible for higher education (minister?).
2. Setting the agenda: The purpose of our NQF WG-Report nr. 1 (section 2.3).
3. Organising the process: Identifying stakeholders; setting up a committee/ WG.
4. Design Profile: Level structure. Level descriptors (learning outcomes). Credit ranges.
5. Consultation National discussion and acceptance of design by stakeholders.
6. Approval According to national tradition by Minister/Government/ legislation.
7. Administrative set-up Division of tasks of implementation between HEI. QAA and other bodies.
8. Implementation at institutional/programme level; Reformulation of individual study programmes to learning outcome based approach
9. Inclusion of qualifications in the NQF; Accreditation or similar (cfr. Berlin Communiqué)
10. Self-certification of compatibility with the EHEA framework (Alignment to Bologna cycles etc.); WG Report nr. 1; Pilot projects.

The sequence of steps need not be identical in all countries.

Source: the report by the Bologna Working Party on Qualifications Frameworks submitted to the conference of

Ministers of Education of the Bologna Process, London, May 2007.

ملحق (٤) : عن المعلومات المطلوبة في ملحق الشهادات

This Diploma Supplement

This Diploma Supplement follows the model developed by the European Commission, Council of Europe and
UNESCO CEPES. The purpose of the supplement is to provide sufficient independent data to improve the
international transparency and fair academic and professional recognition of qualifications (diplomas, degrees,
certificates etc.). It is designed to provide a description of the nature, level, context, content and status of the
studies that were pursued and successfully completed by the individual named on the original qualification to which this supplement is appended. It should be free from any value judgement, equivalence statements or suggestions about recognition. Information in all eight sections should be provided. Where information is not provided, an explanation should give the reason why.

1 INFORMATION IDENTIFYING THE HOLDER OF THE QUALIFICATION

1.1 Family name(s):
1.2 Given name(s):
1.3 Date of birth (day, month, year):
1.4 Student identification number or code (if available):

2 INFORMATION IDENTIFYING THE QUALIFICATION

2.1 Name of qualification and (if applicable) title conferred (in original language):
2.2 Main field(s) of study for the qualification:
2.3 Name and status of awarding institution (in original languages):
2.4 Name and status of institution (in different from 2.3) administering studies (in original language):
2.5 Language(s) of instruction examination:

3 INFORMATION ON THE LEVEL OF THE QUALIFICATION

3.1 Level of qualification:
3.2 Official length of programme:
3.3 Access requirements(s):

4 INFORMATION OF THE CONTENTS AND RESULT GAINED

4.1 Mode of study:
4.2 Programme requirements:
4.3 Programme details: (e.g. modules or units studied), and the individual grades marks credits obtained:
4.4 Grading scheme and if available, grade distribution guidance:
4.5 Overall classification of the qualification (in original language):

5 INFORMATION ON THE FUNCTION OF THE QUALIFICATION

5.1 Access to further study:
5.2 Professional status (if applicable):

6 ADDITIONAL INFORMATION

6.1 Additional information:
6.2 Further information sources:

7 CERTIFICATION OF THE SUPPLEMENT

7.1 Date:
7.2 Signature:
7.3 Capacity:
7.4 Official stamp or seal:

8 INFORMATION ON THE NATIONAL HIGHER EDUCATION SYSTEM

(N.B. Instructions who intend to issue Diploma Supplements should refer to the explanatory notes that explain how to complete them.)

هذا الكتاب

يعرض مشروع (بولونيا) وما تبعه من مبادرات وبرامج تجسد اهتمام الاتحاد الأوروبي بالتعليم العالي، كما يعرض لمواقف الدول والمنظمات، من هذا المشروع، وكيفية الإفادة منه على الصعيدين الإقليمي والمحلي في تطوير البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتقنية...

رقم الإيداع : ١٤٣١/٣٨١١
ردمك : ٠ - ٠٦٤ - ١٧ - ٩٩٦٠ - ٩٧٨

شركة المطابع الأهلية للأوفست المحدودة
National Offset Printing Press Ltd. Co.
الرياض - المملكة العربية السعودية